

## الفصل الثاني

## من مكملات الجملة الفعلية «المفاعيل»

## أولاً: اللزوم والتعدي

إذا لم يكن الفعل من كان وأخواتها أو كاد وأخواتها دخل في التعدي واللزوم.

**أولاً: اللزوم:** أو القاصر وهو ما اقتصر على فاعله في تمام الإفادة فلا يتجاوزه إلى المفعول به ﴿ أَقْرَبَتْ السَّاعَةَ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرَ ﴾ [القمر: ١]، أو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر ﴿ وَتَطَهَّيْنُ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الرعد: ٢٨]، ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٨١].

## علامته:

يتعرّف على الفعل اللزوم بأحد شيئين.

أ- ألا تتصل به هاء الضمير إلا ضمير المصدر، فلا يقال: نجحه ولا ماته ولا انكسره ولا اشمأزّه إلى آخره إلا إذا كان الضمير عائداً على مصدر سابق نحو: النجاح نجحته والانطلاق انطلقته والذهاب ذهبته.

ب- ألا يصاغ منه اسم مفعول تام مكتفٍ بصيغته فلا يقال: مذهوب ولا منجوح ولا مخروج، فإن صيغ منه اسم المفعول كان ناقصاً أي مفتقراً إلى حرف جرّ يعدّيه فيقال: الاختبار منجوح فيه، والبيت مذهوب إليه والمأزق مخروج منه إن شاء الله.

وأطلق الشيخ خالد<sup>(١)</sup> على هاتين العلامتين «علامة عدمية» أي تعرف بعدم وجودها أو عدم قبولها وهناك علامات عشر أخرى وضعها النحاة لمعرفة من صيغته أو وزنه أو دلالته وهي كالآتي:

١- أن يكون فعلاً من أفعال السّجّايا أو الطّباع، وهي ما دلت على معنى قائم

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٩٨).

بالفاعل لازم له غالباً نحو: شجع وجبن وقبح وحسن وطال وقصر ومنه قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ»<sup>(١)</sup>، وقوله الملائكة لأهل الإيوان: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿وَصَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧].

٢- أن يكون فعلاً دالاً على عَرَض وهو ما ليس حركة جسم<sup>(٢)</sup> من وصف غير ثابت كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن<sup>(٣)</sup>، ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]، ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿فَرِحَ بِهَا﴾ [الشورى: ٤٨]، ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وفي حديث السحر: «فَكَاتَمَا نَشِطٌ مِنْ عِقَالٍ»<sup>(٤)</sup>.

٣- أن يكون فعلاً دالاً على نظافة نحو: طهر، ونظف ووضؤ وكقولك: طهر قلبك ونظف ثوبك ووضؤ وجهك أيها المسلم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٤- أن يكون فعلاً دالاً على دنس نحو: نجس وقدر ودنس، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي حَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكَدًا﴾ [الأعراف: ٥٨].

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفا (١٢٣١) وعزاه إلى أحمد (١٧٧١٦) والترمذي (٢٣٢٩) وصححه عن عبد الله بن بسر بلفظ: «خير الناس من طال عمره وحسن عمله».

(٢) فما دل على عَرَض وهو بحركة جسم نحو مشى ووقف ولعب فمنه لازم: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ [يوسف: ١٢]، وتمعن ﴿لَيْنٌ بَسَطَتْ إِلَىٰ يَدِكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أُخْرٍ﴾ [لقان: ٢٧]، واجتمع في ﴿لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَمَشُوبُوا فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

(٣) حزن تأتي متعدية ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦]، ﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، وقرئت تواتراً ﴿يَحْزُنُكَ﴾ بضم الياء وكسر الزاي من أحزن وأجمع العشرة على فتح الياء من «يجزن» في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

(٤) رواه البخاري من حديث أبي سعيد برقم (٢١٥٦).

٥- أن يدل على لون كاحمر واسودّ واخضر ﴿وَأَبْيَضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهُ وَتَسْوَدُ وُجُوهُ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أو يكون على وزن أفعلّ مطلقاً سواء دل على لون أو عيب أو لم يدل كاغربّ وازورّ ومنه في التنزيل ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [الكهف: ١٧] في قراءة ابن عامر ويعقوب «ازورّت».

٦- أو يدل على عيب كعمش وعورّ واعورّ واحولّ واعوجّ أو حلية ككحل ونجل.

٧- أن يكون على وزن انفعال ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٦]، ﴿وَأَشَقَّ الْقَمْرُ﴾ [القمر: ١]، ﴿فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ أَثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا﴾ [التوبة: ١٢٧]، ﴿فَأَنْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ﴿وَإِذَا النُّجُومُ أَنْكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ٢].

٨- أن يكون على وزن أفعلّ ك«افشعرّ، اطمانّ، اشمازّ» ﴿تَقَشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ﴾ [الزمر: ٢٣]، ﴿أَشْمَازَتْ قُلُوبُ﴾ [الزمر: ٤٥]، ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

٩- أن يكون على وزن افعللل كاحرنجم واقعنسس من قولك: احرنجمت الإبل إذا اجتمعت، واقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد.

١٠- أن يكون مطاوِعاً لفعل متعدّد لواحد كقولك: كسرته فانكسر، ومدته فامتدّ، وعلمته فتعلّم وأدبته فتأدّب. وجعل أبو حيان منه: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فجعله مطاوِعاً عجلته فتعجّل وأخرته فتأخّر، وجوز أن يكون متعدّياً ومفعوله محذوف أي: تعجّل النّفْر من منى، أما تأخر فلازم قولاً واحداً.

### تنبيه:

من الأوزان الملازمة للزوم وزن «فعل» بفتح الفاء وضم العين ونصّ على ذلك الشيخ الغلابيني<sup>(١)</sup> ومنه في التنزيل ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، ﴿بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢]، ﴿ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦]، ﴿كَبُرَ

(١) جامع الدروس العربية (ص ٥٠).

عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴿ [الأنعام: ٣٥]، ﴿ ضَعْفَ أَطَالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣]، وجاء فاعلها ضميراً مستتراً في ﴿ بِمَا رَحِبَتْ ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ﴾ [النساء: ٧].

**ثانياً: المتعدّي:** أو المجاوز أو الواقع على المفعول، وهو ما لم يكتفِ بفاعله وإنما تعداه أو تجاوزه إلى مفعول به ووقع عليه<sup>(١)</sup>، والأفعال المتعدية قسامان:

الأول: ما يتعدى بنفسه وهو ما يصل إلى المفعول به مباشرة دون واسطة.

الثاني: ما يتعدى بحرف الجر وهو ما يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر.

والذي يتعدى بنفسه ثلاثة أقسام.

أولها: ما ينصب مفعولاً به واحداً، وهو أكثر الأفعال ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّأَنْهَارَ ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [التوبة: ٧١].

ثانيها: ما ينصب مفعولين، وينقسم إلى قسمين:

أ- ما ينصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر «ظن وأخواتها» وقد مرَّ بك في نواسخ الجملة الاسمية.

ب- ما ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر، وهي أفعال غير محصورة ويربطها دلالتها على العطاء أو المنع وهي كثيرة في التنزيل ووقع مفعولاً لها ظاهرين ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ﴾ [غافر: ٥٣]، ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٥]، ﴿ تَبَوَّأُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ [آل عمران: ١٢١]، ﴿ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿ فَاتَّبَعَنَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ﴿ وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [إبراهيم: ٢٨]،

(١) يختص المتعدّي بنصب المفعول به، وسائر المفاعيل «المطلق - معه - فيه - لأجله» تأتي بعد اللازم كما تأتي بعد المتعدّي.

﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ [مريم: ٧٦]، ﴿ الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ [طه: ٥٠]، ﴿ يُعْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿ فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ومضميرين ﴿ زَوَّجْنَاكُمَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ فَاسْقَيْنَكُمُوهُ ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿ أَنْزَلْنَاكُمْ مَوَاهَا ﴾ [هود: ٢٨]، ﴿ وَمَا أَنْسَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿ إِنْ يَسْأَلْكُمْ مَوَاهَا ﴾ [محمد: ٣٧]، ومضمير وظاهر ﴿ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿ آهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿ أَبْلَغَكُمْ رَسُولَتِ رَبِّي ﴾ [الأعراف: ٦٢]، ﴿ وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٢]، ﴿ وَاتَّبَعْنَهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾ [القصص: ٤٢]، ﴿ وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿ يُدْخِلْهُ نَارًا ﴾ [النساء: ١٤]، ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿ وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ شَيْعًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿ سَمَّيْتُهَا مَرِيَمَ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿ هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الحج: ٧٨]، ﴿ سَأَصْلِيهِ سَقَرًا ﴾ [المدثر: ٢٦]، ﴿ إِذْ يُعْشِيكُمُ النَّعَاسَ ﴾ [الأنفال: ١١]، ﴿ صَدَقَكُمْ اللَّهُ وَعَدَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿ أَنْذَرْتُمْكُمْ صَعِقَةً ﴾ [فصلت: ١٣]، ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، ﴿ فَيُوفِّيهِمْ أَجْرَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٥٧]، ﴿ فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ [الأنفال: ١٥].

ووقع الأول ضميرًا والثاني مصدرًا مؤولاً في ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ [ص: ٧٥] أي: ما منعك السجود ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ ﴾ [الإسراء: ٥٩] أي: منع تكذيب الأولين إيانا إرسال الآيات ﴿ أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [الأحقاف: ١٧] فألف الاثنين فاعل وياء المتكلم مفعول أول والمصدر المؤول «الخروج» مفعول ثان.

ثالثها: ما ينصب ثلاثة مفاعيل، وهي ما جاء من باب أعلم وأرى وهي أفعال ناصبة لمفعولين في الأصل وتعدت للثالث بهمزة النقل - كما سيأتي بيانه - فتقول: عَلِمَ مُحَمَّدٌ الْحَقَّ وَاضِحًا، فنصب مفعولين بـ«علم» فإذا أدخلت الهمزة قلت: أعلمت محمداً الحقَّ وَاضِحًا، ومنه في القرآن ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣].

## بين اللزوم والتعدي

اعلم -رحمك الله- أن رحابة اللغة وروعتها جعلت كل ما قيل في بيان اللزوم والمتعدي على سبيل التقريب وذلك لوجود أفعال استخدمت لازمة ومتعدية بلا وساطة ولا وسائل تعدية مما يجعلنا نوقن أن السياق هو الضابط الأول والأهم في قضية اللزوم والتعدي فما اكتفى بمرفوعه كان لازماً وما احتاج إلى مفعول كان متعدياً وذلك أن الفعل بينائه وصيغته يحتمل معاني مختلفة هذه المعاني تختلف في الاحتياج إلى مفعول من عدمه، وأيضاً قد يُصمَّن الفعل معنى فعل آخر فيحتاج إلى ما يتطلبه وقد أفرد الشيخ عزيمة فصلاً في بيان ما استخدم لازماً ومتعدياً من الأفعال<sup>(١)</sup> إلا أنه ضمن دراسته ما تعدى بوسيلة من وسائل التعدية وأصله اللزوم، وكذلك اجتهد غيره في بيان ما يتعدى به اللزوم وما يصير به المتعدي لازماً<sup>(٢)</sup>، وكما سبق أن أشرت أن القراء العشرة أجمعوا على فتح الياء في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] مما يدل على أن فعل «حزن» الثلاثي وليس أحزن المتعدي بهمزة النقل<sup>(٣)</sup> والثلاثي لازم قياساً؛ لأنه دال على عرض وليس بحركة جسم، وقرئ تواتراً ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] برفع «سبيل» فيكون الفعل لازماً، ونصبه فيكون الفعل متعدياً.

ونص العكبري<sup>(٤)</sup> على أن «غاض» يستعمل لازماً ومتعدياً وأنه يقال: غاض الماء وغضته، ومثل للمتعدي بـ ﴿وَعِضُ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤] قاصداً أن بناءه للمفعول دليل تعديته، ووهم **عِضُ الْمَاءِ** في التمثيل للزوم بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨]؛ لأن الفعل هنا متعدداً أيضاً ومفعوله عائد الصلة وإلا بقي الموصول بلا عائد، أي: والذي تغيبه الأرحام.

(١) دراسات (ق) (٣) (٢/٢٠٦-٢٢٠).

(٢) الكامل، أحمد زكي صفوت (١/٢٩٢، ٢٩٤).

(٣) سميت بذلك؛ لأنها تنقل الفعل من حال «اللزوم» إلى حال «التعدي».

(٤) التبيان (٢/٣٢)، وقال: ويجوز أن يكون هذا متعدياً أيضاً.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] إن كان المعنى 'يفرد من يشاء الله انفراده بالرحمة كان «يختص» لازماً و«من» فاعله، وإن كان المعنى: 'يُفرد الله من يشاء برحمته كان الفعل «متعدياً» و«مَنْ» مفعوله الأول، وفاعله ضمير اللفظ الجليل.

والفعل رجع الذي مصدره «رَجِعَ» ﴿وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]، متعدياً ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ﴾ [الملك: ٣]، ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ﴾ [طه: ٤٠]، ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١]، والذي مصدره الرجوع لازم ﴿وَسَبَّعَهُ إِذَا رَجَعْتَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]، ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [طه: ٨٦]، وكذلك أفعال كثيرة منها: ﴿تَسْبِحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ﴾ [الإسراء: ٤٤] لازم، ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١]، ﴿كَيْ نُنَسِّحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣] متعد، ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: ٤٠] لازم، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤] متعد، ﴿مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] لازم، ﴿أَنخُنْ صَدَدًا تَنكُرًا﴾ [سبأ: ٣٢] متعد.

وهناك كثير من الأفعال متعدية بنفسها وبحرف الجرّ ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْأَخْرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]، ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: ٥]، ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿وَجَاءَهُدُ قَوْمُهُدُ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ﴾ [هود: ١٢٠]، والفروق في الاستخدام يدركها أهل البيان لاستكشاف أسرارها.

## وسائل التعديّة:

وهي الأشياء التي يتحوّل بها الفعل من حال إلى حال فيصير اللازم متعدّيًا لواحد ويصير المتعدّي لواحد متعدّيًا لاثنين والمتعدّي لاثنين متعدّيًا لثلاثة.

١ - همزة النقل<sup>(١)</sup>، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿قَالَ أَذْهَبَ﴾ [الإسراء: ٦٣]، [لازم] ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، متعدّ بإدخال همزة فـ «أَذْهَبَ» غير «ذَهَبَ» ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] لازم من «هلك» ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] متعدّ من «أهلك»، ومثال اجتماعهما قبل التعديّة وبعدها ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، فالفعل «زاع» لازم ﴿زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠] والفعل ﴿أَزَاغَ﴾ متعدّد مفعوله ﴿قُلُوبَهُمْ﴾ وتنقل المتعدّي لواحد لاثنين نحو «نسي» ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] متعدّد لواحد لفظ الجلالة، وضمير الغائب «هم» ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، متعدّد لاثنين «الياء» أول والهاء «ثان» واجتمعا في ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسَنَهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] وتعدّي الاثنين لثلاثة في باب «أعلم» و«أرى».

٢ - التضعيف، وهو تشديد عين الفعل ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] لازم وفاعله «نون النسوة»، ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ﴾ [المدثر: ٤] متعدّد ومفعوله مقدم عليه «ثيابك» ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَةَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢]، متعدّد وأصله «عظم» لازم.

ومثال اجتماع همزة والتضعيف في تعدية فعل ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣] فالفعل ﴿نَزَلَ﴾ لازم ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] تعدّي بالتضعيف ومفعول ﴿الْكِتَابَ﴾ وبالهمزة ومفعوله ﴿التَّوْرَةَ﴾.

(١) وأمثلتها كثيرة: ﴿مَاتُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥] لازم، ﴿أَمَاتَهُ﴾ [عبس: ٢١]، ﴿فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٩] متعدّد، ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا﴾ [طه: ١١] متعدّد لواحد، ﴿وَأَوْزَنْتَكُمْ أَرْضَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، ﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠] متعدّد لاثنين.

٣- تحويل صيغة الفعل إلى صيغة أخرى من صيغ التعديّة ومن ذلك:

أ- اسْتَفْعَلَ. ف «خرج» لازم ﴿تَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ﴾ [النحل: ٦٩] و «استخرج» متعدّد ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءٍ آخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦].

ب- فاعل. ﴿وَطَهَّرَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤٨] لازم، ﴿ظَهَرُوا هُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] متعدّد، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَهْدٌ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: ١٨٣] لازم، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] متعدّد.

ج- باب نصر - يَنْصُرُ، لإفادة معنى الغلبة، فتقول: فلان شَرَفَكَ وكرَمَكَ، أي: غلبك في الشرف والكرم.

ومن اجتماع تحويل اللازم لمتعدّد بتحويل صيغته قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧]، فانصرف «لازم» لمجيئه على وزن «انفعل» بينهما «صرف» متعدّد.

### تحويل المتعدّي إلى لازم:

يتحول المتعدّي إلى لازم لأجل ضرورة الشعر، وإذا حُوّل إلى صيغة «فعل» لقصد المبالغة والتعجب كقولهم: فَهَمَّ مُحَمَّدٌ، أي: ازداد فَهَمُهُ، أو ما أَفْهَمَهُ! ومطاوعته لمتعدّد لواحد، نحو: فتحتّه فانفتح، وكسرتّه فانكسر.

### مسائل تتعلق باللزوم والتعدّي أو تؤثر فيه:

أولاً: التضمين: وهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه فتصير الكلمة تؤدي مؤدّي كلمتين<sup>(١)</sup>، وهو كثير جدّاً في كلام العرب وشواهد في التنزيل كثيرة كثيرة، فببساطة شديدة له خمس صور:

أ- يضمن اللازم معنى المتعدّي فيتعدّي كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَّاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنك تقول: عزمت على كذا، ولا تقول: عزمت كذا، ومن ثمّ فهو لا يتعدّي

(١) مغني اللبيب (ص ٢٩٧-٢٩٩)، الكامل (ص ٢٩٢)، وانظر: ودراسات الشيخ عزيمة (ق ٣) (١٨٣/٢ إلى ٢٠٦).

إلا بحرف الجر والذي جعله متعدياً بنفسه إشرابه معنى نويتم أي: لا تنوا عقدة النكاح، وكذلك ﴿وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣] عند من أعرب «فسادًا»<sup>(١)</sup> مفعولاً به على تضمين «يسعون» معنى يكتسبون، وفسر ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] أي: ما اكتسب.

ب- أن يضمن المتعدّي بواحد معنى المتعدّي لاثنين فيتعدي لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] فالفعل «كفر» يتعدى لواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٠]، وقوله ﷺ عن النساء «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ»<sup>(٢)</sup> أو يتعدى بحرف الجر ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، ﴿كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤١] فلما ضمن معنى «حرم» تعدي لاثنين أي: فلن يُحرموه، أي: فلن يحرم الله المؤمنين جزاء خيرهم. وقوله تعالى: ﴿زَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [الأنعام: ٨٣] ضمن معنى نعطي من نشاء درجات وإلا فرفع متعدّ لواحد ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ﴾ [النساء: ١٥٤].

ج- أن يضمن المتعدّي بنفسه معنى المتعدّي بالحرف فيتعدى بالحرف، سواء كان ممن يتعدى لواحد ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨]، ففي قوله تعالى: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]، ﴿كَانُوا بِعَآيَتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩]، تعدي بالحرف في الأولى لمعنى «كفروا» قال تعالى: ﴿فَكَفَرُوا بِهِ﴾ فسوف يعلمون [الصفات: ١٧٠]، وفي الثانية لمعنى «يجحدون» قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، ﴿يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وفي قولنا: سمع الله لمن حمده، ضمن معنى «استجاب» ﴿مَنْ بَعَدَ مَا اسْتَجِيبَ لَهُ﴾ [الشورى: ١٦] فتعدى باللام مع أنه في الأصل يتعدى بنفسه ﴿يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: ١].

(١) والمشهور في إعرابها أنها: مفعول لأجله أو حال أو مفعول مطلق. انظر: كتابنا «أثر السياق» (٧٨-٨٠).

(٢) من حديث ابن عباس رواه البخاري (٢٩).

أو كان ممن يتعدى لاثنين ﴿زَوْجِنَاكِهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، قال تعالى: ﴿وَزَوْجَهُمْ نَحْوِرِ عَيْنٍ﴾ [الدخان: ٥٤] فتعدى لواحد وللثاني بالباء لتضمينه معنى قرناهم.

د- أن يضمن المتعدي بحرف معنى المتعدي بحرف آخر فيتعدى به، كقوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] لتضمين رفث معنى أفضى ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] وتضمين يؤلون معنى يمتنعون من الوطء بالهلف، وإلا فالرفث بالنساء والحلف عليهن.

هـ- أن يضمن المتعدي بنفسه معنى اللازم فيكتفي بمرفوعه ويتعدى بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣] ولم يقل: أذاعوه لتضمين الفعل معنى «تحدثوا به»، ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥] ولم يقل: أصلح ذريتي كما قال: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: ٩٠] لتضمين الفعل معنى: بارك لي، كما قال: ﴿بَرَكَتْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] ولم يقل: يخالفونه أو يخالفون أمره؛ لتضمين الفعل معنى: يخرجون عن أمره، وكذا عندما يأتي المتعدي لاثنين بمعنى المتعدي لواحد ينصب مفعولاً واحداً وقد مر بك ذلك<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: دخول لام التقوية على المفعول به:

لا خلاف في دخول حرف الجر الزائد على المفعول به بغرض تقوية المعنى وتوكيده ﴿مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾ [الذاريات: ٥٧] أي: رزقاً، فكلمة «رزق» مفعول به منصوب محلاً مجرور لفظاً، أو منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(١) انظر: باب ظن وأخواتها من (ص ١٧٥ إلى ص ٢٠١).

ومن الحروف المزيده للتوكيد لامٌ تسمى «لام التقوية» وسميت بذلك لأنها تزداد لتقوية العامل الذي ضعف عن العمل لتأكيد وصول الفعل أو ما ناب عنه إليه، لأحد سببين:

الأول: تأخره عن معموله، بأن يتقدم المفعول ويتأخر فعله وفاعله كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أي: تفسرون الرؤيا ودخلت اللام للتقوية للذين هم لربهم يرهبون﴾ [الأعراف: ١٥٤] أي: يخافون ربهم.

الثاني: أن يكون العامل فرعاً عن الفعل، أي: مشتقاً يعمل عمل فعله كاسم الفاعل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] أي: يصدق ما معهم، ﴿وَلَا مُسْتَعْتَبِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] أي: ولا تستأنسون حديثاً، أو صيغة المبالغة ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: يفعل ما يريد، ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢] يسمعون الكذب ويأكلون السحت ﴿نَزَاعَةٌ لِّلشَّوْىِ﴾ [المعارج: ١٦] أي: تنزع جلد الرأس وسائر أطراف البدن، نسأل الله السلامة والعافية.

واجتمع ضعف العامل بتأخيره وفرعيته في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨] نشهد حكمهم، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْئُوتِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] يحفظون فروجهم، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] يراعون أماناتهم وعهدهم، ﴿لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] يكرهون الحق.

وتدخل أيضاً على معمول العامل المضمن معنى غيره ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي: يخرجون أو يؤدون الزكاة.

ويحتمل زيادتها في ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٢١]، ﴿بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١] إلا أن الزيادة في نحو ذلك غير مطردة لعدم ضعف العامل فهو ليس مؤخرًا فلا تسمى تقوية ولاحتمال التضمين في

ذلك البعض ففي ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، الزيادة على أن ردف بمعنى تبع فإن ضمنت معنى قُرب لم تتعدَّ بنفسها وفي البخاري ردف بمعنى قُرب<sup>(١)</sup>، وحذف المفعول في بعضها الآخر ففي ﴿بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] تحتمل بوأنا الناس مكان البيت لأجل إبراهيم.

### ثالثاً: النصب على الاتساع أو نزع الخافض:

هو عبارة عن نصب الاسم الذي تعدى الفعل إليه بحرف الجر بعد إسقاط حرف الجر من الكلام فيتعدى الفعل بنفسه؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً<sup>(٢)</sup> كقول الفرزدق:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ      أَشَارَتْ كُؤَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أي: أشارت الأصابع إلى كُؤَيْبٍ، فحذف حرف الجر وأبقى عمله، وقد قيل لرؤية: كيف أصبحت؟ فقال: خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، أي: بخير.

ويقسم النحاة تحوّل الفعل من متعدّد بالحرف إلى متعدّد بنفسه إلى ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup>:

الأول: سماعي جائز في الكلام المثور، فتقول: نصحتك ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك، فتجعل الفعل ناصباً تارة ومتعدّ بحرف تارة أخرى، قال تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]، وقال: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]، ويقال في الكلام كالوا لهم ووزنوا لهم، والأولى عندي أن يحمل على ذلك ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]،

(١) الجنى الداني (ص ١٠٧).

(٢) والذي يبدو لي - والله أعلم - أن ذلك نادر قليل مقصور على السماع لا يقاس عليه دون وسمه بالشذوذ؛ لأن حذف الجار وبقاء المجرور على حاله ورد في قراءة شاذة بجر الآخرة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: ثواب الآخرة، مع حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٠٤-١٠٩).

﴿الْآنَ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٠] أي: كفروا بربهم؛ لكثرة تعدي الفعل بالباء ﴿كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤١]، ﴿فَكَفَرُوا بِهِ﴾ [الصفات: ١٧٠].

الثاني: سماعي خاص بالشعر<sup>(١)</sup>، أي: يلجأ إليه الشاعر اضطرارًا لاستقامة الوزن الشعري، ويستشهدون له بقول شاعرهم:

لَدُنْ يَهْزُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أي: كما عَسَلَ الثَّعْلَبُ فِي الطَّرِيقِ، وقول الآخر:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرِيَةِ السُّوسُ

أي: أقسمت على حَبِّ الْعِرَاقِ.

والحق أن ذلك لا يختص بالشعر ولا يلجأ إليه اضطرارًا وإنما يحذف لقريئة السياق الدالة على الحذف ومن ثم كان اختلافهم في الظروف المكانية المختصة، نحو: الدار والمسجد هل تنصب على الظرفية أم على الاتساع واختلافهم في المبهمة نحو: ﴿وَإِذَا الْقَوَا مِنْهَا مَكَانًا ضَبِقًا﴾ [الفرقان: ١٣]، ﴿فَأَضْرَبَ هُمْ طَرِيقًا﴾ [طه: ٧٧]، ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠] ورد الفارسي الظرفية في نحو ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: ٥]، فقال بالاتساع على كل مرصد؛ لأنه ظرف مختص ليس مبهمًا.

ولك أن تتأمل الآيات الكريمة الآتية: ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿فَقَدْ جَاءَ وَظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤]، ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلُقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨] فالاتساع فيها ظاهر وبه قال الأكابر: استبقا إلى الباب، أعجلتم

(١) وحجتهم في ذلك أن إسقاط حرف الجر لا ينقاس في نحو هذا، فلا يقال في: قعدت الخشبة، يريد:

قعدت على الخشبة، ولا: برت السكين القلم، تريد: بالسكين، وأجازه بعضهم.

عن أمر ربكم، جاءوا بظلم، أتوني بزبر الحديد، لا تواعدهن على سر، عزموا على الطلاق، تيمموا بصعيد، ظللنا بالغمام، من تطوع بخير.

وأخيراً إليك قول الزجاج في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِيمَا أَعْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦] ولا اختلاف بين النحويين في أن «على» محذوفة<sup>(١)</sup>.

الثالث: قياسي، وذلك مع المصدر المؤول المكون من:

أولاً: «أن» المصدرية وفعلها سواء كان فعلها ناقصاً ﴿ سُبْحَانَكَ رَبَّنَا إِنَّا كُنَّا لِلْهِمِ حَافِيينَ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ ﴾ [النساء: ١٧٢]، ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ١٠٤] أي: نسبته عن أن يكون أو من أن يكون له ولد، ولن يستنكف المسيح من أن يكون عبداً لله، وأمرت بأن أكون من المؤمنين<sup>(٢)</sup>.

أو غير ناقص ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْخَبُوا بِقَرَّةٍ ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿ وَلَا تَسْعَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: يأمركم بذبح بقرة، أفتطمعون في إيمانهم، لا تسأموا من كتابته، أو عجبتم من مجيئكم.

ثانياً: أن واسمها وخبرها ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿ وَدَشَّرَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ ﴾ [يونس: ٢]، ﴿ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٢] أي: شهد بأنه، وبشر بأن، وتكلمهم بأن، وبذكر الجار ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [بأن ربك أوحى لها] [الزلزلة: ٤-٥] وفي: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ ﴾ [الجن: ١٨] يقدر: وَلَا أَنْ.

(١) معاني القرآن الكريم وإعرابه (٢/٣٥٨).

(٢) وكما علمت سابقاً أن المصدر مع فعل الكون يقدر من الخبر، فالتقدير: نسبته عن الأبوة، ولن يستنكف من العبودية، وأمرت بالإيمان.

ثالثاً: كي المصدرية الناصبة في نحو ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧] أي: لكي وبعد اتفاقهم على حذف الجار قياساً فيما سبق اختلفوا في نقطتين:

الأولى: شرط هذا الحذف، فهل يشترط شيء لحذف الجار؟ فاشترطوا أمن اللبس وإلا لم يجوز الحذف، بمعنى: إن كان الفعل المتعدي بحرفين مع مدخولهما يُؤدِّي إلى اختلاف المعنى لم يجوز معه حذف الجار ويتعين ذكر الحرف، فلا يقال: رغبت أن أفعل، لاحتماله: رغبت في فعل أو رغبت عن فعل، ففي التقدير الأول إتيان الفعل وفي الثاني ترك للفعل.

أما قوله تعالى: ﴿ وَتَرَعَّبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] فالحذف فيه واقع بقريئة المعنى فلا لبس فيه لاحتمال المعنيين بلا اختلاف بينهما فالرغبة فيهنَّ للجمال، والرغبة عنهنَّ للدمامة، وبذلك قال المفسرون.

الثانية: المصدر المؤول مجرور أم منصوب؟ وذلك لأن المقيس حذفه كالمذكور لفظه، فإذا اعتبرنا الذكر قلنا بالجر، وإذا اعتمدنا الحذف حمل على نظيره في النصب، وهما قولان للأكابر فلا ضير في القول بهما، والله أعلم.

ثانياً: المفعول المطلق<sup>(١)</sup>

**تعريفه:** هو الاسم الذي يؤكد عامله أو يبين نوعه وعدده وليس خبراً ولا حالاً من غيره وأكثر ما يكون مصدرًا<sup>(٢)</sup>.

يتضح لنا من تعريف الإمام ابن هشام أشياء.

**أولاً:** نصه على أنه الاسم ثم تعقيبه بأنه أكثر ما يكون مصدرًا يبين لنا أنه لا يشترط أن يكون المفعول المطلق مصدرًا وإنما ذلك في الأعم الأغلب ومن ثم نستطيع قبول تعدد أوجه الإعراب في الموضع الواحد من السادة الأعلام المعربين.

**ثانياً:** احترازه بقوله: وليس خبراً ولا حالاً من غيره، يخرج الأسماء التي أكدت عاملها أو بينت نوعه وليست مفعولاً مطلقاً لاحتياج الجملة إليها لأداء وظيفة أخرى، فقولك مثلاً: شأنك شأن عظيم، وقولك قول جميل، ولكن فعلك فعل قبيح.

فتجد «شأن، قول، فعل» من لفظ ما قبلها وتبين نوعه ولكنها أخبار عنه، ومنه قول الصحابية في وصف زوجها: **المس مسس** أرنب، وفي الحديث وصف الشهيد حين يبعث: «**اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ**»<sup>(٣)</sup>، وكذا في قوله تعالى: ﴿ **وَلَىٰ مُدَبِّرًا** ﴾ [النمل: ١٠]، ﴿ **ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدَبِّرِينَ** ﴾ [التوبة: ٢٥] فإن ﴿ **مُدَبِّرًا** ﴾ و﴿ **مُدَبِّرِينَ** ﴾ وإن أكَّداً معنى ﴿ **وَلَىٰ** ﴾ إلا أنها حالان من الضمير في الفعل وليس مفعولين مطلقين.

وأضيف إلى احتراز الإمام أو نائباً عن الفاعل فإن الاسم المؤكد أو المبين إذا احتيج إليه في النيابة رفع تأمل الفرق بين قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿ **وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً** ﴾ [الحاقة: ١٣، ١٤] فتجد ﴿ **نَفْخَةٌ** ﴾ مرفوعة

(١) سمي مطلقاً؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد بخلاف سائر المفاعيل «به - معه - فيه - له» انظر شذور الذهب (ص ٢٢٦).

(٢) أوضح المسالك لابن هشام (٢/١٨١، ١٨٢).

(٣) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٢١٣).

على أنها نائب عن الفاعل اتفاقاً بين القراء و﴿ ذَكَّةٌ ﴾ منصوبة على أنها مفعول مطلق اتفاقاً أيضاً وذلك لأن ألف الاثنين نابت عن الفاعل في ﴿ فِدَكَّتَا ﴾ ومن ثم انتصب.

وليس لأحد أن يعترض احتراز الإمام بالخبر بحجة أنه مرفوع فلا يلتبس بالمفعول المطلق المنصوب ولا باحترازي بنائب الفاعل؛ لأنك أيها الأخ الكريم الذي تضبط كلامك بناءً على فهمك ومرادك، فلو لم تحترز نصبت واهماً المفعولية المطلقة في الاحترازين فانتبه.

**ثالثاً:** من خلال التعريف يتبين لنا المنهج الوصفي في بيان المفعول المطلق؛ لأنك تتعرف عليه من خلال عامله وأنواعه ومعرفة ما ينوب عنه إن لم يكن مصدرًا صريحًا، ومن ثم تنتقل إلى بيان كل.

### العامل في المفعول المطلق:

وهو اللفظ الذي صَدَرَ عن المصدر<sup>(١)</sup> وعمل فيه النصب فهو ينصب بمثله، أو فرعه، أو بقائم مقام أحدهما<sup>(٢)</sup>.

أ- بمثله: أي يكون عامل النصب فيه مصدرًا أيضاً كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَأُؤُمْرٌ جَزَاءٌ مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] ﴿ جَزَاءٌ ﴾ مفعول مطلق للمصدر ﴿ جَزَأُؤُمْرٌ ﴾ الواقع خبراً لـ «إن»، وقوله ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

وقراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ [النور: ٦].

ب- فرعه: أي الفعل المشتق منه على رأي الجمهور وذلك الأشهر في الاستخدام والأكثر في القراءات، سواء كان مصدرًا لفعل ثلاثي: ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا وَمَكْرَنًا مَكَرًا ﴾ [النمل: ٥٠]، ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠]، أو غير ثلاثي، رباعي: ﴿ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١]،

(١) من لطائف الشيخ خالد الأزهرى رحمته الله قال: سُمِّي المصدر مصدرًا؛ لأن فعله صدر عنه، أي: أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده، ثم تصدر عنه، التصريح (٢/٤٥٣).

(٢) شرح التسهيل (٢/١٧٨).

(٣) من حديث أنس رواه مسلم (٦٠٠).

﴿ وَرَزَلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾ [المزمل: ٣٢]، ﴿ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ [نوح: ٩]، ﴿ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ - جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٢]، أو خماسي: ﴿ وَلَا تَبْرَحْ أَلْجَهْلِيَّةَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أو سداسي: ﴿ وَأَسْتَكْبِرُوا أَكْبَارًا ﴾ [نوح: ٧].

وسواء كان فعله مبنياً للمعلوم كما سبق أو للمجهول ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]، ﴿ وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١]، ﴿ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ١١].

ج- قائم مقام أحدهما أي: الاسم المشتق العامل عمل فعله، كاسم الفاعل: ﴿ فَالْعَصِيفَتِ عَصْفًا ② وَالنَّشِيرَتِ نَشْرًا ③ فَالْفَرِيقَتِ فَرَقًا ﴾ [المرسلات: ٢-٤] فهي تساوي واللاتي عصفن عصفا ونشرن نشراً وفرنن فرقاً، وكذا: ﴿ وَالصَّفْصَفَتِ صَفًّا ④ فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا ﴾ [الصفات: ١-٢]، ﴿ فَشَرِبُونَ شَرْبًا أَهْمِيرًا ﴾ [الواقعة: ٥٥].

تأمل العامل في المصدر «جزاء» في الآيات التالية: ﴿ ثُمَّ نُجْزِلُهُ الْجَزَاءَ أَوْفَى ﴾ [النجم: ٤١] تجده الفعل «يجزي» ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] تجده المصدر جزاء، ﴿ هُوَ جَازٍ عَنِ الْوَيْدِ شَيْئًا ﴾ [لقمان: ٣٣] تجد «شيئاً» منصوبة على المصدرية لبيان النوع أي جزاء شيئاً، فالعامل اسم الفاعل «جاز» وقد يكون العامل محذوفاً كقوله تعالى: ﴿ جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ﴾ [النبا: ٣٦] وهذا الحذف يكون جائزاً وواجباً.

### أولاً: حذف العامل جوازاً

اتفق النحاة على جواز حذف ما قام عليه دليل مقالي أو حالي أي ما دل عليه السياق، ومن ثمَّ فإذا دلَّ الكلام على أن ما ينطق به مصدرًا مبيناً لعامله جاز حذف العامل، كأن يقال لك: ألم تُكْرِمَ مُحَمَّدًا؟ فتقول: بلى، إكراماً، أي: أكرمته إكراماً، ويقال لك: لم تزرنا، فتقول: بلى مرتين أي: زرتكم زيارتين، فهذه قرينة مقال، وقرينة الحال كقولك لمن قدم من السفر: قدومًا مباركًا، أو لمن أورد السفر: سفرًا سعيدًا - إن شاء الله - وللقادم من الحج: حجًا مبرورًا وسعيًا مشكورًا<sup>(١)</sup>.

(١) شرح التسهيل (٢/١٨٣).

وإنما في مثل ذلك كان الحذف جائزاً لإمكان ذكره فتقول: بلى أكرمته إكراماً  
وقدمت قدوماً مباركاً، وسافر سفيراً سعيداً، وهكذا.

ولأنك في بعضه مُخَيَّرٌ في تقديرك بين الرفع والنصب فلو رفعت وقلت: قدومٌ  
مباركٌ أو سفرٌ سعيدٌ يتغيَّرُ الإعراب والتقدير فيصير كلامك خبراً لِحَدُوفٍ تقديره:  
هذا قدوم، وهو سفر وهكذا.

وتأمل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَدِّبُهُمْ  
عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

فالجمهور على الرفع معذرةً، أي: موعظتنا معذرةً، وانفرد حفص بالنصب  
«معذرةً» فتخرَّج على تقدير: نعتذر معذرة<sup>(١)</sup>.

ومن حذف العامل جوازاً بدلالة السياق قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ  
وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَىٰ﴾ [طه: ٤]، ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: ٥]، ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ [هود: ٦٩]  
فأنت تقدر فعلاً عاملاً في المصدر كما يقدر مبتدأ لو كان مرفوعاً ﴿قَالَ سَلَمٌ﴾ [مريم:  
٤٧]، ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] أو الخبر.

ومن حذف العامل جوازاً وجود ما يدل عليه من ذكر سابق ومنه الحديث المبارك:  
«سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»<sup>(٢)</sup> فالعامل في:  
«عدد» المصدر «سبحان الله» والعامل فيما بعده «رضا - زنة - مداد» مقدر منه.

### ثانياً حذف العامل وجوباً:

يربط النحاة حذف العامل بنوع المفعول المطلق فأكثرهم يمنع حذف عامل المفعول  
المؤكد للفعل ويوجبون الحذف في المبين للنوع بحجة أنَّ الحذف ينافي التوكيد.

(١) هناك تخريجان آخران أظهرهما: أنها مفعول لأجله، والثاني: أنها مفعول به.

(٢) من حديث جويرية رواه مسلم (٢٧٢٦).

والحق أن ذلك كلام جميل ولكن الأجل أن يقال: لا يجوز حذف عامل المؤكّد إلا إذا دلّ عليه دليل، ولأنّ ذلك باتفاق بين المفسرين والمعربين واقع في التنزيل في سورتي هود والذاريات، ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ ﴾ [الذاريات: ٢٥] فإنهم وإن قدّموا إعراب ﴿ سَلَمًا ﴾ على المفعولية بتقدير: نرسل سلامًا، أو جعله مفعولًا للقول إلا أنهم لم يمنعوا النصب على المصدرية بتقدير: سلمنا سلامًا، أو سلّم الله عليك سلامًا. ونصوا على أنّ العامل هنا واجب الإضمار<sup>(١)</sup>.

بل منهم من قدم النصب على المصدرية<sup>(٢)</sup> وممّا يؤكّد أنّ المصدر مؤكّد لعامله وليس لبيان النوع أنّ إبراهيم عليه السلام ﴿ نَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [هود: ٧٠] وقال لهم: ﴿ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: أنتم قوم منكرون<sup>(٣)</sup>، فلو بينوا نوع السلام ما كان منه عليه السلام هذا الكلام، بالإضافة إلى توفر شرط المؤكّد للنوع فيه فهو نكرة غير مخصصة بوصف ولا إضافة. وضابط حذف العامل وجوبًا هو قيام المصدر مقامه فيمتنع ذكره معه والعامل المحذوف على ضربين.

أ- ما لا فعل له من لفظه. ب- ما له فعل من لفظه.

الأول: ما لا فعل له من لفظه وذلك يقدر له عامل من معناه قياسًا على قولهم: قعدت جلوسًا، ويمثل له النحاة بـ«ويل» و«ويح» و«ويب» و«ويس»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الدر المصون (٦/٣٥١).

(٢) الفريد: (٢/٦٤٣).

(٣) استحسن بعضهم تقدير هؤلاء قوم أو هم قوم على أنّ إبراهيم عليه السلام لا يقع منه مخاطبتهم بأنهم منكرون، فهو يخاطب نفسه أو أهل بيته، والحق أنّ استحسانهم مستحسن. انظر: الدر المصون (١٠/٥١).

(٤) بعضهم صنع بيتًا ذكر فيه أفعالًا لهذه المصادر ووفاه النحاة حسابه.

فما وال، ولا واح\*\* ولا واس أبو هندي

انظر التصريح (٢/٤٧٠).

ومما ورد في القرآن اتفاقاً «ويل»<sup>(١)</sup> بشرط أن تكون مضافة كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ﴾ [القصص: ٨٠]، ﴿ وَهُمَا يَسْتَعِثَانِ اللَّهَ وَيَلِكْ ءَامِنٌ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيَلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [طه: ٦١].

فإذا أفردت ولم تضاف جاز الرفع والنصب فتقول: ويلاً لفلان، ويلاً لفلان، وأجمع القراءة على الرفع في جميع مواضع المفردة في التنزيل قال تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْشْتَرُوا بِهِءَ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩].

وسبب ذلك أن النصب على الدعاء والرفع على الثبات والاستقرار أو الإخبار فلما كان دعاء الله عليهم خبراً محققاً مستقراً ثابتاً لهم لم يكن إلا الرفع ﴿ وَيَلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١]، ﴿ وَيَلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿ وَيَلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الجنائين: ٧].

أما البشّر فلهم النصب دأعين ومنه قول جرير:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

ومنه على الصحيح<sup>(٢)</sup> «سبحان» ملازمة للإضافة في التنزيل<sup>(٣)</sup> لاسم ظاهر ﴿ سُبْحَانَ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصفات: ١٨٠]، أو مبهم ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١]، أو مضمّر ﴿ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿ سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ [البقرة: ٣٢].

ومن شواهد ويح قوله ﷺ: «وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتَلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ»<sup>(٤)</sup>، وقوله ﷺ: «لَنْ أَتَىٰ

(١) انظر دراسات الشيخ عزيمة (ق ٣) (٢/ ٨١).

(٢) أي في كونه لا فعل له من لفظه وإلا فنصبه على المصدرية مجمع عليه.

(٣) لأنها استخدمت في أشعارهم منونة وغير منونة على نية الإضافة، انظر التفاصيل في شرح التسهيل (٢/ ١٨٤-١٨٦).

(٤) من حديث أبي سعيد رواه البخاري (٤٣٦).

على صاحبه: «وَيْحَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ومن جميل الشعر قول القائل:

يَا وَيْحَهُ لَوْ كَانَ يُوقِنُ أَنَّهُ مَا حَالَهُ إِلَّا يُحُولُ لِمَا طَغَى

ومن المنصوب على المصدرية ولا فعل له «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» ف «لبيك» مصدر منصوب بالياء لأنه مثني وكذا: «لبيك وسعديك» أي إجابة بعد إجابة.

الثاني: ما له فعل من لفظه فاستعمل بدلاً من اللفظ بالفعل وهو قسمان:

أ- واقع في الطلب وله صور:

١- الدعاء: ﴿ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١١]، ﴿ فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤١]، ﴿ أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ الْوَالِغَاءُ أَصْحَابُ الْأَنْجَارِ ﴾ [محمد: ٨]، ومنه قولهم: تَبًّا لَكَ، وكل ذلك في الدعاء عليهم ويستخدم في الدعاء للمخاطب كقولهم: سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا لَكَ، أي: سقاك الله سقياً ورعاًك رعيًّا، أو أن يدعو لنفسه، ومنه عند سيبويه ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أي: اغفر لنا غفرانك، وجوز العكبري أن يكون من الدعاء قوله تعالى: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [مريم: ١٣].

٢- الأمر: كقوله تعالى: ﴿ وَيَا أُولِي الدِّينِ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة: ٨٣] أي: أحسنوا إحساناً، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] أي: فاضربوا رقابهم، ومنه قوله ﷺ: «رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ»<sup>(٢)</sup> أي: ارفق بهن رفقاً.

٣- الالتماس: كقولنا: عَفْوًا لَا مُؤَاخَذَةَ، أي: اعف عني عفواً لا تؤاخذني مؤاخذةً.

٤- النهي: كقولهم: قِيَامًا لَا جُلُوسًا، أي: قم قياماً لا تجلس جلوساً.

(١) من حديث أبي بكره رواه البخاري (٥٧١٤) ومسلم (٣٠٠٠).

(٢) من حديث أنس رواه الحميدي (١٢٠٩) بلفظ رفقاً قوداً بالقوارير.

٥- الاستفهام التويخي: بأن يستفهم موبخاً نفسه، كقول عامر بن الطفيل: **أَعْدَّةٌ كَعْدَةُ** البعير، **وموتاً** في بيت امرأة سَلَوِيَّةٍ، ومنه قول الصحابي عندما دعتة البغي **«أَكْفَرًا** بعد إسلام». أو موبخاً المخاطب كقولهم: **أَتَوَانِيَا** وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟ وقوله ﷺ **مُنْكَرًا: «أَسْجَعًا** كسجع الكهَّان»<sup>(١)</sup> أي: **أَتَسْجَعُ سَجْعًا**.

ومنه قول النبي ﷺ للصحابة حين قالوا: يا لأنصار: **«أدعوى الجاهلية وأنا بين** ظهرانيكم؟»<sup>(٢)</sup> أي: **أتدعون دعوى الجاهلية**.

ومن النحاة من خصَّ الوجوب بتكرار المصدر كقول قطري بن الفجاءة:

**فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا** فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ  
أي: اصبر صبراً.

### تنبيهان:

**أولاً:** يُفْرَقُ النحاة بين إرادة الأمر وإرادة الخبر بترجيح النصب في الأول، والرفع في الثاني، ومن ثمَّ عقب سيبويه على قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طَوْلَ السُّرَى **صَبْرٌ جَمِيلٌ** فَكِلَانَا مُبْتَلَى  
بقوله: والنصب أجود وأكثر؛ لأنه يأمره<sup>(٣)</sup>.

ومن الرفع على إرادة الخبر قوله تعالى: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف: ١٨] فأجمع القراء العشرة على الرفع على إرادة الإخبار، حالي أو شأني صبرٌ جميل، وقرئ بالنصب **«فصبراً جميلاً»**، فوجه النصب على أن يعقوب **الكتيلة** يخاطب نفسه: فاصبر صبراً جميلاً.

(١) من حديث المغيرة بن شعبة رواه عبد الرزاق (١٨٣٥١) وفيه الأعراب بدل الكهان.

(٢) الطبري في التفسير (٣/ ٣٧٠).

(٣) الكتاب (١/ ١٦٢).

**ثانيا:** الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل ﴿ **وَأَعَفُّ** عَنَّا **وَأَغْفِرُ** لَنَا **وَأَرْحَمَنَا** ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿ **أَتَقُولُونَ** لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧٧]، ﴿ **لِمَ تَقُولُونَ** مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢]، ﴿ **لَا تَقُولُوا** رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا وَاسْمَعُوا ﴾ [البقرة: ١٠٤]، وكثرت نيابة المصدر عن الفعل في ذلك؛ لقوة دلالة عليه. ومن ذلك ﴿ **قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ** ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ **غُفِرَانَكَ رَبَّنَا** ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿ **فَكَلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا** ﴾ [النساء: ٤].

ب- واقع في الخبر، ويكون ذلك في خمس مسائل:

الأولى: أن يكون المصدر مؤكداً لمضمون جملة قبله وذلك على ضربين:

الأول: مؤكد لنفسه، وهو واقع بعد جملة هي نص في معناه تأمل الآيات الآتية:

﴿ **وَتَرَى** الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ **صَنَّعَ اللَّهُ** ﴾ [النمل: ٨٠]، فهذا الفعل الذي صنع وهو مرورها مر السحاب صنع الله سبحانه بها. ﴿ **وَلَا دَخَلْنَاهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي** مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ **ثَوَابًا** مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] فالمعنى لأثيبتهم ثواباً فدخلوا الجنان والنعيم فيها ثواب لهم، ﴿ **لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ هُمْ جَنَّتُ تَجْرِي** مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلِيدِينَ **فِيهَا نُزُلًا** مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩٨] فالمعنى نزولهم الجنات وخلودهم فيها نزلاً، ﴿ **فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ** الْأَخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾ [النازعات: ٢٥]، والمعنى نكل الله به نكالاً فالأخذ والعذاب نكال، ﴿ **وَمَا كَانَ** لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ **كِتَابًا** مُّوَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥] فالمعنى: كتب الله على عباده الموت كتاباً، ﴿ **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ** الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾ **بِنَصْرِ اللَّهِ** يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٠١﴾ **وَعَدَّ اللَّهُ** لَا تَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ [الروم: ٤، ٥، ٦]. فالفرح بنصر الله بشارة لهم وذلك وعده سبحانه لأهل الإيمان.

وبعض هذه المواضع تحتمل أوجهاً أخرى ولكن النصب على المصدرية فيها لا

خلاف فيه وكذا في الآيات التالية: ﴿ **صِبْغَةَ** اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿ **كِتَبَ** اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿ **فِطْرَتَ** اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠]، ﴿ **سُنَّتَ** اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ

في عِبَادِهِ ۞ [غافر: ٨٥]، ﴿وَعَدَّ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦]، ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، وغيرها كثير.

الثاني: مؤكّد لغيره، وهو الواقع بعد جملة خبرية ليؤكد ما تضمنته من الإسناد الخبري وأنه لا مجاز فيه، فأنت تخبر بخبرٍ تريد تأكيده لمن تخاطبه كي لا ينصرف ذهنه إلى إرادتك معنى مجازياً كالمبالغة أو التشبيه أو غير ذلك، كقولك لمن تخاطبه: لا أفعل ذلك البتة، فكلمة «البتة» أكدت عدم فعلك، وقولك: محمدٌ ابني حقاً، تريد أنه ابنك وليس في منزلته عندك مثلاً، فكانك تقول: أحق ذلك حقاً.

ومن ذلك في القرآن ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١]، وتحتل أن تكون صفة لمصدر محذوف أي: إيماناً حقاً، أو كفراً حقاً، وخرج على ذلك أيضاً: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مریم: ٣٤] على قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب بالنصب وجمهور القراء على الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وكذا قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]

واجتمع المؤكّد لنفسه ولغيره<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ [يونس: ٤] فالرجوع وعد الله وسبحانه يحق ذلك حقاً فالأول «وعد الله» مؤكّد لنفسه، و«حقاً» مؤكّد لغيره ونظيره: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [التوبة: ١١١] فالجنة وعد الله لمن آمن وجاهد في سبيل الله وحق الله ذلك حقاً.

الثانية: أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله، وشاهده قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]

(١) انظر الآيات التي جمعت النوعين في دراسات الشيخ عضية (ق) (٣) (٢/١١٩، ١٢٠).

أي: حتى إذا أثنختموهم وكسرتهم شوكتهم فأحكموا أسرهم وقيدهم، فإمّا تمنون عليهم منّا فتطلقوا أسرهم بلا عوض وإما تأخذون منهم فداءً لإطلاقهم.

الثالثة: أن تكون مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على حذف عاملها، وذلك استخدمه العرب ونستخدمه كثيرًا في كلامنا نحو: شكرًا، مرحبًا، أهلاً، سمعًا وطاعةً، حُبًّا وكرامةً، حمدًا لله، عجبًا، صبرًا لا جزعًا، مهلاً مهلاً.

ويرجع ذلك إلى أن استخدام المصدر أقوى في المعنى وأكد من استخدام الفعل ومن ثمّ عدلوا عن الفعل للمصدر لأجل التوكيد المراد فوق الإخبار بأنه: يشكره أو يرحب به أو يسمع ويطيع أو يتعجب أو يطلب منه التمهّل.

وألحق بعض النحاة به ما طرأ من مصطلحات وعبارات علمية<sup>(١)</sup> كقولهم: حقيقة أو حكمًا، لغة واصطلاحًا، شرعًا، حدًا، خلافًا لفلان، خروجًا من الخلاف، وموافقةً لفلان، قولًا واحدًا، وأيضًا وهلمّ جرًا، وقد عالج ابن هشام بعض هذه الألفاظ في رسالة قيمة سماها بالمسائل السفريّة<sup>(٢)</sup>.

وممّا خرّج على المصدرية من ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [ص: ٥٨] أي: لا رحبت داركم مرحبًا بل ضيقًا، وكذلك: ﴿مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠].  
ومن شواهد استخدام هذه المصادر نيابة عن فعلها قوله ﷺ: «عجبًا لأمر المؤمن إنّ أمره كله له خير»<sup>(٣)</sup> وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «مرحبا بابنتي»<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي تخريجها احتمالات أخر كتخريجها على أنها مفعول لأجله أو حال على التأويل.

(٢) تحقيق د/ صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة (ص ١٩).

(٣) من حديث صهيب رواه مسلم (٢٩٩٩).

(٤) من حديث عائشة رواه البخاري (٣٤٢٦).

وقول كعب بن زهير رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم:

**مَهْلًا هَذَاكَ الَّذِي أَعْطَاكَ نَافِلَةً** الْقُرْآنَ فِيهَا مَوَاعِيظٌ وَتَفْصِيلٌ

وقول أحد العشاق عن معشوقه:

إِذَا قَالَ لِي مِتْ مِتُّ **سَمْعًا وَطَاعَةً** وَقُلْتُ لِذَاعِي الْمَوْتِ **أَهْلًا وَمَرْحَبًا**

ويقول آخر:

يَقُولُونَ لِي **أَهْلًا وَسَهْلًا** <sup>(١)</sup> **وَمَرْحَبًا** وَلَوْ ظَفَرُوا بِي سَاعَةً قَتَلُونِي

الرابعة: أن يكون عامل المصدر خبرًا عن اسم عين المصدر مكرراً كقولهم: أنت **سيرا سيرا**، أو محصوراً كقولهم: ما أنت إلا **سيرا**، إنما أنت **سيرا** البريد، أو مستفهماً عنه كقولهم: أنت **سيرا**؟ أي: تسير **سيرا**.

الخامسة: أن يكون العامل فعلاً للتشبيه بعد جملة اشتملت على المصدر وصاحبه كقولك: مررت برجلٍ له **صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ**، أي: يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ.

ومن شواهد الشعرية قول مَنْ يَصِفُ تَابَطَ شَرًّا:

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا **مَنْكَبٌ** مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ، **طِيَّيِ الْمَحْمَلِ**

أي: له **طِيَّيِ** المحمل، يريد وصفه بالضمور والقلّة.

(١) يندرج هذان المصدران (أهلاً وسهلاً) تحت المصادر التي لا فعل لها من لفظها، وإنما ذكرت هنا لكثرة

استعمالها محذوفة العامل.

## أنواع المفعول المطلق (صوره):

نوع المفعول المطلق مرتبط بعلاقته مع عامله فهو إما يؤكد، أو يبين نوعه، أو يبين عدده.

أ- المؤكد لعامله، وهو ما يراد به التأكيد فحسب ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَمَعَنَلَهُمْ جَمْعًا ۝ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا ﴾ [الكهف: ٩٩-١٠٠]، ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾ [يوسف: ٥]، ﴿ تَوَّزَّهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم: ٨٣]، ﴿ وَخُرْجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٨]، ﴿ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦]، ومنه: ﴿ وَالذَّارِبَتِ ذَرْوًا ﴾ [الذاريات: ١]، ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا ﴾ [الأعراف: ٨٤]، ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكْرًا وَمَكْرُؤًا مَكْرًا ﴾ [النمل: ٥٠].

ب- المبين للنوع وله صورتان، أن يكون موصوفًا ﴿ لَيَرْزُقْنَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ [الحج: ٥٠]، ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ [الفتح: ١]، ﴿ وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا ﴾ [الفتح: ٣]، ﴿ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَدَدَبْنَاهَا عَدَابًا نَكْرًا ﴾ [الطلاق: ٨]، ﴿ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٢٧]، ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴾ [النجم: ٤١]، ﴿ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧١]، ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠].

٢- أن يكون مضافًا: ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥]، ﴿ فَشَرِبُونَ شُرْبَ أَهْلِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٥٥]، ﴿ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنِّ السَّوْءِ ﴾ [الفتح: ٦]، ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿ أَمْطَرْتَ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾ [التوبة: ٤٠].

واجتمعت الصورتان للمصدر «أخذ» قال تعالى: ﴿ فَأَخَذْتَهُ أَخْذًا وَبِيلاً ﴾ [المزمل: ١٦] بالوصف وقال: ﴿ فَأَخَذْتَهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤٢] بالإضافة.

ج- المبين للعدد: ﴿ فَدَكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤]، ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [غافر: ١١] أي أمتنا إِمَاتَتَيْنِ وأحييتنا إحياءتَيْنِ، ومنه قول الشاعر في الحب الإلهي: **أُحِبُّكَ حُبِّينَ حُبُّ الهَوَى وَحُبُّ لَأَنَّكَ أَهْلٌ لِدَاكَ**

### ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق<sup>(١)</sup>

كل ما يَدُلُّ على المصدر ينوب عنه وهذا الدَّالُّ نوعان.

أ- دال على المؤكِّد. ب- دال على المبيِّن.

#### أولاً: ما يدل على المصدر المؤكِّد لعامله.

١- مرادفه: وهو الذي عامله بمعناه وليس بلفظه ويمثل له النحاة بـ«قعدت جلوساً» فهي بمعنى 'جلست جلوساً، وتساوي قعدت قعوداً'<sup>(٢)</sup>.

ومنه في القرآن: ﴿فَمَهَّلِ الْكٰفِرِيْنَ اَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧] فـ«رويداً» بمعنى إمهالاً، ﴿فَسَلِّمُوا عَلٰٓى اَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللّٰهِ﴾ [النور: ٦١] معناه حيُّوا أنفسكم تحية، ﴿وَمَا اَمْوَالِكُمْ وَلَا اَوْلَادُكُمْ بِآلَتِيْ تُقَرَّبُكُمْ عَلَيْنَا زُلْفٰى﴾ [سبأ: ٣٧] أي: تقربكم قُرْبِيْ وتَقَرُّبًا، ﴿لَوَلِيْتَ مِنْهُم فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨] أي: فررت منهم فِرَارًا.

وكذا لو كان العامل وصفًا، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [الصفات: ٣]، فالذكر والتلاوة بمعنى ﴿وَالنَّزِعَتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١] فالنازعات هي الملائكة المُغْرِقات التي تنزع النفس نزعًا ﴿فَالْمُورِيَّتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ٢] فالموريات القادحات.

(١) هذا نص عبارة ابن هشام في أوضح المسالك وظاهره يؤكد أن النائب عن المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً وأنه لا داعي للتشدد عند الإعراب في لزوم النص على أنه نائب عن المفعول المطلق وتخطئة من يقول: مفعول مطلق منصوب أو مصدر منصوب؛ لأنه قاله الأكابر في أعاريبهم للقرآن، فعبروا بالمصدر في مواضع النيابة اللهم في حالة النيابة بالصفة يقولون: نعت لمصدر محذوف، وأحياناً يعبر بالمصدر أيضاً، ولذا فالنائب عن المفعول المطلق مفعول مطلق حقيقة أو حكماً وليس نوعاً آخر من المنصوبات فلا يقاس على الفاعل ونائب الفاعل؛ لأنها نوعان من المرفوعات مع أننا نجد من المعربين ما يُعَبِّرُ عنها أيضاً بلفظ الفاعل؛ إذ كل منها يسند إليه الفعل.

(٢) ومذهب الجمهور أن ناصب المصدر مقدر من لفظه فالتقدير عندهم: قعدت وجلست جلوساً. وفي بغضا: سَنَاتُهُ سَنَاتُهُ سَنَّتُهُ، وبغضته بغضاً وهكذا. انظر: التصريح (٢/٤٦٠).

٢- ما يشترك معه في اشتقاقه وهو ثلاثة أنواع:

الأول: اسم المصدر، وهو ما نقصت حروفه عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه **كاغتسل غُسْلًا وَتَوَضَّأَ وَضُوءًا**.

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾ [المائدة: ١٢] <sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا** ﴾ [النساء: ١٢٨] فمصدر «أصلح» «إصلاح»، قال تعالى: ﴿ **إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا** ﴾ [النساء: ٣٥]، وذلك على اعتبار أن الصلح مصدر بمعنى الإصلاح، فإذا اعتبر الصلح الأمر الحادث بالاتفاق صح كونه مفعولاً به والاحتمالان قائمان قال تعالى: ﴿ **وَالصُّلْحُ خَيْرٌ** ﴾ [النساء: ١٢٨]، وقال: ﴿ **قُلْ إِصْلَاحُ هُمْ خَيْرٌ** ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وقوله تعالى: ﴿ **فَتَعَالَى رَبُّنَا وَسِرْحَانٌ سِرَاحًا حَمِيلاً** ﴾ [الأحزاب: ٢٨] ومصدر سَرَحَ تَسْرِيحًا، قال تعالى: ﴿ **أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

الثاني: اسم عين: وهو ما دلَّ على مسمًى وشارك المصدر في حروفه الأصلية كقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾ [نوح: ١٧] فمصدر أنبت إنبات، والنبات ما ينبت من الزرع. ﴿ **وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا** ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿ **لَيَدْخُلْنَهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهِ** ﴾ [الحج: ٥٩].

الثالث: مصدر لفعل آخر وهو أن يؤكد العامل بمصدر لغيره، كقوله تعالى: ﴿ **وَتَبْتَلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا** ﴾ [المزمل: ٨] فمصدر «تبتل»: «تبتل» بضم التاء كما قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ** ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أمَّا «تبتيل» فمصدر للرباعي «بتل»، كما قال تعالى: ﴿ **وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا** ﴾ [الإسراء: ١١١] وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾ [نوح: ١٧] على اعتبار «نباتا» مصدرًا للثلاثي نَبَتَ، وقوله تعالى: ﴿ **أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ** ﴾ [البقرة: ١٠٠] فمصدر «عاهد» معاهدة أمَّا عهد في مصدر عَاهَدَ

(١) في هذه الآية ونظائرها دليل على أن المشتق من المصدر لا يدل على المؤكد فحسب.

ويجوز في «عهداً» النصب على أنها مفعول به مثل «صلحاً»، ﴿ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠] فالفعل أضل مصدره إضلال أمّا «ضلالاً» فمصدر «ضلّ» الثلاثي قال تعالى: ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٤٣] فمصدر «تعالى» «تعالٍ» كما قال تعالى: ﴿ عَن تَرٰضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] أمّا «علوّاً» فمصدر «علّا».

والذي أراه أن إطلاق المشاركة في الاشتقاق أيسر وأعم من التقييد بالأنواع الثلاثة وذلك مُشاهد في كتب الإعراب والتفسير وأرى كذلك أن المشاركة في الاشتقاق تنوب عن المؤكد والمبين للنوع وهذا معمول به في تصانيف أساتذتي الآن، والناظر في دراسات الشيخ عزيمة يجد أن أكثر ما مثل به لاسم المصدر من المبين للنوع وليس المؤكّد<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: ما يدلُّ على المصدر المبيّن للنوع:

١ - صفته: وهو أكثر استخداماً من غيره وله صور:

الأولى: أن يدل على حذف المصدر وإحلال صفته متشابه النظم أي: يكون وارداً في موضع آخر مشابه، كقوله تعالى: ﴿ وَعَمِلَ صٰلِحًا ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقوله ﴿ وَعَمِلَ عَمَلًا صٰلِحًا ﴾ [الفرقان: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٥]، ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤١].

الثانية: أن يدل عليه اختصاص الصفة بنحوه أو غلبة ذلك بدلالة متشابه النظم أيضاً؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ [النبا: ٣٨]، ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴾ [الكهف: ١٤]، ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥].

فالصواب والشطط والمنكر والكذب من صفات الأقوال أو يغلب وصف القول بها، ويستدل عليها بالتصريح بالمصدر في وصف مشابه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا قَوْلًا

سَدِيدًا ﴿ [الأحزاب: ٧٠]، ﴿ إِنكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ [الإسراء: ٤٠].

الثالثة: أن يكون الوصف مصدرًا مضافًا للمصدر الأصلي فيكون من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ كقوله تعالى: ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [البقرة: ١٢١]، ﴿ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [الحج: ٧٨]، ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧] ويلحق به اسم التفضيل مضافًا للمصدر كقولنا: أدبته أحسن تأديبٍ، وكان مرتبطًا به أشد الارتباط، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَحْنٌ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ [يوسف: ٣] أي: القصص الحسن.

الرابعة: أن يكون الوصف مصدرًا أريد به التشبيه فيقدر: مثل كَذَا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يَعْجَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ ﴾ [يونس: ١١] أي: تعجيلًا مثل استعجالهم.

ووازن بين هاتين الآيتين الكريمتين ليتبين لك من أين أتى التشبيه؟! قال تعالى: ﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [محمد: ٢٠] أي: نظرًا مثل نظر المغشي عليه، بدلالة قوله تعالى: ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: دورانًا مثل دوران الذي يغشى عليه، فتكون الكاف في محل نصب نعت لمصدر محذوف.

الخامسة: أن يكون نعت المصدر المحذوف الكاف الاسمية التي بمعنى: «مثل»، واستخدام الكاف اسمًا ثابت عند أهل اللغة والمعاني وإن اختلفوا في إطلاق إعرابها اسمًا<sup>(١)</sup>.

والكاف النائية عن المصدر المحذوف وَاَصِفَّةً له، لها ثلاث صور:

الأولى: «كما»، وهي الكاف مضافة إلى «ما» المصدرية، وفعلها أحد اثنين.

أ- فعل المصدر الموصوف تأمل قوله تعالى: ﴿ وَدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ﴾ [النساء: ٨٩] فالمعنى ودوا لو تكفرون كفرًا مثل كفرهم ف «مثل» نعت لمصدر

(١) انظر كتابنا أثر السياق من (ص ٣٥٤ إلى ص ٣٦١).

محذوف وكذا ﴿لَيْسَتْخَلْفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥] أي: استخلافاً مثل استخلاف السابقين: ﴿وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾ [محمد: ١٢] أي: يأكلون أكلاً «مثل» أو «يشبه» أكل الأنعام: ﴿أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] أي: إيماناً يشبه إيمان السفهاء، ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] أي: معرفة مثل معرفة أبناءهم، ﴿فَنَنْبَرُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧] أي: تبرؤاً مثل تبرؤهم.

ب- فعل من معنَى المصدر المحذوف ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبْوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: فتنة مثل إخراجه أبويكم، أو فيخرجكم إخراجاً مثل إخراجه أبويكم، ففتنته إخراجه، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤] أي: رَحْمَةً مِثْلَ رَحْمَتِي فِي الصَّغَرِ.

الثانية: «الكاف» مفردة، مضافة لاسم ظاهر هو المصدر، كقوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ تَحْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧] أي: مثل خشية الله.

أو دال عليه السياق ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَسِطَ كَفِيهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ [الرعد: ١٤] أي: إلا استجابةً مثل استجابة من يبسط كفيه إلى الماء فلا ينال منه شيئاً.

الثالثة: «كذلك»، الكاف مضافة لاسم الإشارة «ذلك» أي: مثل ذلك.

﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ [يوسف: ٦] أي: يجتبيك ربك اجتناباً مثل ذلك الاجتناب ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] أي: تكذيباً مثل ذلك التكذيب ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ﴾ [فاطر: ٣٦] أي: جزاءً مثل ذلك، ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] أي: إحياءً مثل ذلك الإحياء، فذلك إشارة للمصدر أي: مثل اجتنابهم مثل تكذيبهم مثل جزائهم.

**فائدة<sup>(١)</sup>:** إذا كانت الكاف بمعنى «مثل» فما الحكم لو اجتمعت معها؟ كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٣] فيجتمع نعتان للمصدر المحذوف بمعنى واحد وذلك لا يكون إلى على سبيل التوكيد، ولا يصح التوكيد؛ لأن «مثل» أبين من الكاف وهي الأصل والكاف بمعناه فلا يتبع الأصل الفرع في التوكيد. والجواب: أن «مثل» في ذلك، بدلٌ من «كذلك» أو عطف بيان ويحتمل نصبها بالفعل على أنها مفعول به؛ كقولنا: لا أعلم مثل فلان.

٢- نوع من أنواعه، كقولهم: **قعدت القرفصاء ورجعت القهقري،** فالقرفصاء نوع من القعود، والقهقري نوع من الرجوع ومنه في القرآن: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾ [نوح: ٨] فالجهار والمجاهرة نوع من الدعوة ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] أي: عياناً وهو نوع من الرؤية، وفي الحديث قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عِيَانًا»<sup>(٢)</sup> وجعل ابن مالك منه: ﴿وَالنَّرَعَتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١]؛ لأن الغرق نوع من النزع، ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرِيَمَ هَيْتَنَّا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦] والبهتان ضربٌ من القول.

٣- لفظ «كل» «وبعض» مضافاً إلى المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] أي: لا تبسطها بسطاً شديداً، وكذا ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدَرُّوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] فلا تميلوا ميلاً كبيراً فتركوها مثل المعلقة لا هي مُزَوَّجَةٌ، ولا هي مُطَلَّقَةٌ (زوجة مع إيقاف التنفيذ)، ويحتمله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدَلَ كُلَّ عَدَلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠]<sup>(٣)</sup> ويقدر «كل» وما بعدها وصفاً للمصدر المحذوف، أي: فلا تميلوا ميلاً كل الميل، أو بسطاً كل البسط؛ وذلك لأن كل تفيد

(١) من فوائد ابن هشام. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٣٧)، وذكرها الشيخ عزيمة في الدراسات (ق ٣) (٩٥/٢).

(٢) من حديث جرير بن عبد الله رواه البخاري (٦٩٩٨).

(٣) لأنه يصح أن تكون «كل عَدَلٍ» مفعولاً به.

العموم فكأنك بينت النوع بأل الجنسية أي: البسط الذي لا يشبهه بسط، والميل والعدل، ومن ثم فهي مبنية للنوع وليست مؤكدة، ومن جميل الشعر قول المجنون:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا **يُظَنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا**

ويلحق بـ«كل» ما يؤدي معناها؛ كقولهم: صَرَبْتُهُ جَمِيعَ الصَّرْبِ أَوْ عَامَّةَ الصَّرْبِ.

وشاهد «بعض» قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ** ﴾ [الحاقة: ٤٤]

فالأقاويل جمع في معنى المصدر، ومثل «بعض» كلمة «شيئا» في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ**

**يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا** ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أي: أي شيء من الضرر لا قليلاً

ولا كثيراً فهي بمعنى: بعض الضرر ومثله: ﴿ **وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا** ﴾ [التوبة: ٣٩] ومما يقوي

أن «شيئاً» بمنزلة بعض نعتها بالقلة في قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا**

**قَلِيلًا** ﴾ [الإسراء: ٧٤] أي: بعض الركون.

أما قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا** ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيحتمل المصدرية ولكن

المفعولية أقرب؛ لأنها في معنى المبخوس.

وقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا** ﴾ [الأنعام: ٨٠] فهي تحتمل المفعولية كما جوزوا

ولكن المصدرية فيها أقرب؛ لأنها من لفظ الفعل، فالكلام المؤكد أقوى وأثبت من غير

المؤكد<sup>(١)</sup>.

٤- اسم يبين هيئة المصدر كقولنا: عَشَّ عَيْشَةً هَنِئَةً، وَمِتَّ مَيْتَةً سَوِيَّةً، بِطَاعَتِكَ

رَبِّ الْبَرِيَّةِ، ومنه قوله ﷺ: «**مَاتَ مَيْتَةَ الْجَاهِلِيَّةِ**»<sup>(٢)</sup>.

وقول الملك لأهل الصلاح- رزقنا الله وإياكم- مُبَشَّرًا: «**نَمَّ نَوْمَةَ العُرُوسِ**»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الدر المصون (٢١/٥).

(٢) من حديث ابن عمر رواه ابن حبان (٦١٦٦).

(٣) من حديث أبي هريرة، رواه الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٢٨٠).

وإشارة اللعين على مشركي قريش «فيضربه ضربة رجل واحد»<sup>(١)</sup>.

ومن المصادر التي تحمل معنى الهيئة لوصفها قوله تعالى: ﴿تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحریم: ٨]، ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥].

٥- آلة إحداث المصدر، كقولهم: ضربته سوطاً، أي: ضرباً بالسوط، أو ضربته عصاً، أي: ضرباً بالعصا، واشترط المرادي أن تكون الآلة معهودة في إحداث الفعل فالعصا والسوط من آلات الضرب، فلا يقال: ضربته خشبة<sup>(٢)</sup>.

ولا يبعد أن يكون منه قوله تعالى: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣] أي: عذبهم ربك عذاباً بسوط<sup>(٣)</sup> من العذاب للدلالة على أن ما ذاقوه من نكال لا يعدل سوى سوط واحد من عذاب ربك، ويا له من معنى يتذكر فيه من تذكر.

٦- ضمير المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] فالضمير في ﴿لَّا أُعَذِّبُهُ﴾ عائد على المصدر ﴿عَذَابًا﴾ المذكور فالتقدير: لا أعذب هذا التعذيب أحداً من العالمين، ومن ثم ناب الضمير عن المصدر.

٧- الإشارة إلى المصدر، فيكون اسم الإشارة في محل نصب مفعول مطلق، كقولهم: ظننت ذلك، أي ذلك الظن دون اشتراط ذكر المصدر موافقة للجُمهور وسيبويه، واشترط ابن مالك ذكر المصدر بعد اسم الإشارة فيقال: ضربته ذلك الضرب، وظننت ذلك الظن.

(١) سيرة ابن هشام (٣/ ٥).

(٢) يمكننا أن نقول: كتبه قلمًا، وشاهدته عينًا، وسمعتة أذنًا. وفي عصر «النت»! يقال: شاهدته نبتًا.

(٣) اتفق جمع من المفسرين والمعربين على بيان أنه اسم آلة معروف ويحتمل المصدرية ولم أعر على تصريح بإعرابه مصدرًا أو نائبًا، فمن صرح أعربه مفعولاً به.

والرأي أن السياق هو الذي يعين المذهبين فإن فهم المراد دون ذكر المصدر فلا وجه لاشتراط ذكره، فالتأمل لمثال الجمهور: ظننت ذلك، يلحظ منه قرينة السياق فهذه الجملة لا تكون ابتدائية وإنما هي في جواب وإلا كانت كلامًا غير مفيد، والتأمل لمثال ابن مالك: يجده محتملاً للبس فذكر المصدر لصرّفه لو أراد الإخبار فكأنه يقول: ضربته الضرب الحق، - والله أعلم-، وإلا فلو كان جوابًا لمن يقول لك: هل ضربته ذلك الضرب؟ فتقول: ضربته ذلك، لم يحتج إلى ذكر المصدر اتفاقًا؛ لإجماعهم على جواز حذف المعلوم.

٨- «أي» الاستفهامية أو الشرطية مضافة للمصدر أو ما يقوم مقامه، لأنها بحسب ما تضاف إليه فتقول: **أَيِّ عِلْمٍ تَعَلَّمَ تَسْتَفِدُّ مِنْهُ، أَيِّ عَمَلٍ تَعْمَلُ تُؤَجِّرُ عَلَيْهِ،** وفي الاستفهام: **أَيِّ قَوْلٍ تَقُولُ** فيمن أساء ولم يعتذر؟

ومنه في القرآن: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فلا استفهام واجب التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ومن ثمّ فهي منصوبة بـ ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ على المفعولية المطلقة.

### ثالثًا: ما يدل على المصدر المبيّن للعدد.

يقتصر النحاة على التمثيل للمبين للنوع بنحو: ضربه ضربتين أو ضربًا، أو ضرباتٍ، فينصون على احتواء اللفظ المنصوب على حروف المصدر، وما عدا ذلك يجعلونه نائبًا عن المصدر وله ثلاث صور:

الأولى: أن يكون عددًا تمييزه من لفظ المصدر سواء كان التمييز جمعًا ضربته **عشر ضرباتٍ** أو مفردًا منصوبًا **عشرين ضربةً**، أو مجرورًا: ضربته **مائة ضربةً**، ومنه في القرآن: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، ﴿ تَشْهَدُ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ [النور: ٨]، ﴿ فَشْهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ [النور: ٦] «أربع» بالرفع خبر شهادة، وبالنصب مفعول مطلق العامل فيه المصدر «شهادة» الذي

يعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالمطلوب أو الحكم شهادة أحدهم، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: فشهادة أحدهم كافية أو واجبة<sup>(١)</sup>، أو فعليةم شهادة.

الثانية: أن يكون عدداً صالحاً للإحلال محل المصدر فهو متضمن معناه كقولنا: زرتك عشرين مرة، فهو بمعنى زرتك عشرين زيارةً، أو زرتك زيارات عشرين. ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] أي: إن تستغفر لهم استغفاراً يبلغ السبعين ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا آثَمَتْنَا وَأَتَيْنَنَا آثَمَتْنَا فَأَعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ [غافر: ١١] أي: إمامتين وإحياءين، ومنه قوله ﷺ: «من طاف بالبيت أُسْبُوعًا»<sup>(٢)</sup> أي سبع مرّات.

الثالثة: أن يكون لفظاً دالاً على العدد فيقوم مقامه كقولنا: زرتك مرةً أو مرتين بمعنى زيارةً أو زيارتين.

ومنه قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١]، ﴿لَتَفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]، ﴿إِنْ كُمْرٌ رَضِيْتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾ [طه: ٣٧]، ﴿وَمِنهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥].

### تنبيهات:

**أولاً:** يتدخل السياق في توجيه الإعراب فكثيراً ممّا يُذكر في باب المفعول المطلق - ممّا عدا ما هو نصّ في المفعولية المطلقة-<sup>(٣)</sup> يحتمل أوجهاً إعرابية أخرى، فنحو ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠] تحتمل المفعول به، وكذا ﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٢٩]، ونحو: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨] يحتمل الحالية أي: مجاهراً، وكذا ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: ١٥٧] قتلاً يقيناً أو متيقنين ونحو ﴿وَمَا يَعِدُهُمْ

(١) الدر المصون (٨/ ٣٥٨).

(٢) من حديث ابن عمر رواه ابن حبان (٣٦٩٧).

(٣) نحو: ﴿وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، ﴿وَنُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]،

﴿وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا﴾ [الفتح: ٣].

الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿ [الإسراء: ٦٤] تحمل المفعول لأجله، أي: ليغرهم، ونحو ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الأنعام: ٢١] يحتمل كل ما سبق المفعول به بدليل ﴿ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ [النساء: ٥٠] أو حال: كاذبًا، أو المفعول لأجله: للكذب، أو المصدر: افتراء كذبًا.

**ثانيا:** اسم المصدر والمصدر الميمي واسم المرة واسم الهيئة تدرج تحت المصادر؛ إذ هي في الأصل مصدر مُبَيَّنٌّ بشيءٍ مُعَيَّنٍ<sup>(١)</sup> ومن ثمَّ تعرب مفعولاً مطلقاً وهي كثيرة في القرآن.

﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: ٧١]، ﴿ فَانظُرْ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴾ [الصفات: ٨٨]، ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، ﴿ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ [الدخان: ١٦].

وكذلك اسم الزمان والمكان وغيره من المشتقات إن احتمل المصدرية ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿ وَنُدِّخِلْكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبأ: ١٩]. وشرط ذلك كله أن يحتملها السياق وأن يتطلبها العامل.

**ثالثًا:** اتفقوا<sup>(٢)</sup> على أن المصدر العددي المبين للعدد يجوز تثنيته وجمعه أمَّا المؤكِّد فلا يُثَنَّى ولا يجمع؛ لأنه يؤكد عامله والفعل لا يثنى ولا يجمع ولأنه يدل على الحقيقة والحقيقة تشمل القليل والكثير.

واختلفوا في النَّوعِي (المبين للنوع) فمنعه أكابر وعلى رأسهم سيبويه، وأجازه أكابر أيضاً كابن مالك وهو الصحيح قياساً؛ لعدم وجود ما يمنع من تثنيته وجمعه فالنوع دال

(١) موضوعنا في الجزء الرابع إن أمدَّ الله في الأجل.

(٢) انظر هامش أوضح المسالك (٢/١٨٩، ١٩٠).

على الفرد والفرد له مثل أو أمثال، وسامعاً لوروده في التنزيل قال تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ  
الْظُّنُونًا ﴾ [الأحزاب: ١٠] ومنه قول الشاعر:

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تَمَلَّاقٍ، وَحُبُّ هَوَا الْقَتْلِ

رابعا: يجرى على المفعول المطلق ما يجري على غيره، فيجر بحرف الجر الزائد كما في  
قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [النساء: ١١٣] أي: شيئا.

ويقع بعد «إلا» في الاستثناء المفرغ كقوله تعالى: ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢].

خامسا: اجتمع المصدر وما ينوب عنه في مواضع كثيرة في القرآن منها: ﴿ وَاللَّهُ  
أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ۗ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٧، ١٨]،  
﴿ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَدَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا ﴾ [الطلاق: ٨].

فالمصادر «أخرج - إخراج» «حاسب - حساب» والنائب «أنبت - نبات» «عذب  
- عذاب» فمصدرهما «إنبات - تعذيب».

سادسا: أوكد أن الأصل فيما استشهد به أنه مفعول مطلق لا أنه لا يحتمل غير  
المفعولية المطلقة وهذا فعله الأكابر من قبل وشعارنا:

إِنْ لَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ فَتَشَبَّهُوا إِنَّ التَّشْبَهَ بِالرِّجَالِ فَالَاح

### ثالثاً: المفعول فيه «ظرف الزمان والمكان»

#### تعريفه:

هو اسم فضلة منصوب ضُمَّن معنى «في» باطراد، دال على زمان أو مكان حدوث الفعل.

فالظرف لا يكون إلا اسماً صريحاً ولا يقع مصدراً مؤولاً على الصحيح.

ويخرج بالفضلة ما دل على زمان أو مكان مضمناً معنى «في» ولكنه ركن من أركان الجملة، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] فكلمة «يوم» وقعت خبراً عن اسم الإشارة مرفوعاً، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠] ف«يوم» اسم «إن» منصوب، وقوله تعالى: ﴿أَقْتَرَبْتَ السَّاعَةَ﴾ [القمر: ١] ف«الساعة» فاعل مرفوع، أو معمول للفعل -يتطلبه الفعل السابق له- كقوله تعالى: ﴿تَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ﴿أَمْ تَجْعَلُ لَهُ رِيبًا أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥] فإنها وإن كانت أسماء منصوبة دالة على الزمان إلا أنها مفعول به للفعل الناصب لها. وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ف«حيث» اسم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف والتقدير: يعلم حيث يجعل.

ويخرج بالمنصوب المضمن معنى «في» ما كان مجروراً بـ«في» كقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] فهو بخلاف ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨].

ويخرج بالاطراد ما يضمن معنى «في» مع بعض الأفعال دون بعض ومثال ذلك قولك: «دَخَلْتُ الدَّارَ، سَكَنْتُ الْبَيْتَ»، فإنه يتعدى بـ«في» في هذين المثالين فيقال: دخلت في الدار، وسكنت في البيت، على حين أنه لا يتعدى بـ«في» مع أفعال أخرى فلا يقال: «صليت الدار» ولا «نمت البيت»<sup>(١)</sup> فنحو هذا يكون منصوباً على التوسّع بإسقاط

(١) انظر: أوضح المسالك (٢/٢٠٧).

الخافض، ويقال في إعرابه: منصوب بنزع الخافض، ولا يقال: ظرف مكان منصوب.  
ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقول الشاعر عن  
النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنهما: أثناء الهجرة:

جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبَدٍ  
هُمَا نَزَلَا بِالْبَرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ

أراد: قالا في خيمتي أم معبد، أي: استراحا بها وتقيلا.

وعادة ما يقع ذلك مع أسماء المكان المختصة (الدار - البيت - الشارع - المسجد -  
الجامعة).

فإذا وقع مع أسماء المكان غير المختصة «المبهمة» التي تدل على مكان غير محدد ولا  
محصور مثل: (الأرض - المكان - لدى - عند - بين) كان الانتصاب على الظرفية  
المكانية ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥٧]، ﴿ فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِّي ﴾  
[الأعراف: ١٤٣]، وجوز بعضهم فيها إسقاط الخافض أيضًا. وذلك في نحو قوله تعالى:  
﴿ وَإِذَا أَلْقَا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا ﴾ [الفرقان: ١٣] وقول إخوة يوسف: ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ  
أَطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩].

ويخرج بالدلالة على الزمان والمكان ما ضمن معنى «في» وهو فضلة ولكنه لا دلالة  
فيه على الزمان أو المكان، كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَعَّبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] أي: في  
نكاحهن، والنكاح ليس زمانًا ولا مكانًا.

ما ينوب عن الظرف<sup>(١)</sup>:

هناك أسماء ليست صريحة في الدلالة على الزمان أو المكان ولكن لارتباطها بالزمان والمكان بوجه ما عرضت دلالتها في سياقها على أحدهما فتعرب نائباً عن ظرف الزمان وتأخذ حكمه لذلك فتكون منصوبة وذلك في أربعة أشياء:

أ- أسماء الأعداد التي وقع تمييزها زماناً ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿ قَالَ بَل لَّيْتَّ مِائَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿ فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿ نَزَّرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ ﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٠]، ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، أو مكاناً كقولنا: «سرت ثلاثة أفدنة»، و«مشيت ثلاثين فرسخاً».

فإذا خرجت عن الانتصاب عن الظرفية لكونها ليست فضلة أي لتطلبها لموقع إعرابي آخر، أعربت حسب موقعها الذي يتطلبها نحو: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤]، ف«خمسین» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧] ف«ألف» اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وكذا ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿ فِي بَعْضِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ٤] وفي نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] ف«اثنا» خبر «إن» مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالثنى، ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥]. ولذلك نقول: السنة اثنا عشر شهراً، والشهر ثلاثون يوماً، واليوم أربع وعشرون ساعة، والساعة ستون دقيقة، والدقيقة ستون ثانية، فالأعداد مرفوعة؛ لأنها أخبار.

(١) عليك أيها الأخ الحبيب أن تنصرف بذهنك للنائب عن المفعول المطلق لإدراك التشابه بين النائبين.

أما قوله ﷺ: «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»<sup>(١)</sup> فدليل على جواز اعتبار الظرفية والنصب بها، وعليه قراءة ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: ٥٩] بنصب «يوم».

ب- صفة الزمان أو المكان كقولك: انتظرتك **طويلاً**، أي: وقتاً طويلاً، فالطول يناسب الزمان، قال تعالى: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٦]، وتقول: سأجلس قريباً منك، أي: في مكان قريب أو مكاناً قريباً منك، ومما حُجِلَ على ذلك في القرآن ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: ٢٢] أي: زمناً أو وقتاً غير بعيد، أو مكاناً غير بعيد، ولو قدرت: مكثاً غير بعيد كانت نيابة عن المفعول المطلق، وكل ذلك محتمل، ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] أي: مكاناً غير بعيد، ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا﴾ [المرسلات: ٤٦] أي: زمناً قليلاً أو وقتاً قليلاً، وكذا: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨].

ج- ما يفيد الكلية أو الجزئية لأحدهما، كقولك: انتظرتك **بعض** الوقت، أو **معظم** الوقت، وكُلُّ الوقت، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: ٥]، ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

د- الأسماء المضافة للزمان أو المكان ونابت عنه بعد حذفه. كقولك: انتظرتك نحر جزورٍ وحلبٍ ناقةً، أي: وقت نحر جزورٍ ومقدار حلب ناقةً، سأعود غروب الشمس، أي: وقت غروب الشمس، وكذا ما يضاف للظرف وينتصب انتصابه ﴿يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١].

هـ- ضمير الظرف كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فـ«الشهر» ظرف زمان؛ لأن الشهود بمعنى الحضور لا المشاهدة وعليه فضميره في «فليصمه» في محل نصب على الظرفية أيضاً.

## الظرف بين التصرف وعدمه:

ينقسم الظرف إلى قسمين:

**الأول: متصرف**، وهو ما يستعمل ظرفاً فيقع منصوباً على الظرفية ﴿تَسْتَخْفُونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]، ﴿وَأُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾ [الأعراف: ٣٤]، ﴿تُحِلُّونَهُ عَامًا وَتُحَرِّمُونَهُ عَامًا﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿فَإِنْ أَسْتَقْرَرَ مَكَانَهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ويفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، فيعرب حسب موقعه في الجملة فيقع مبتدأ ﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ﴾ [القمر: ٤٦]، وخبراً ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]، وفاعلاً ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ﴾ [يوسف: ٤٩]، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، واسماً لـ «إن» ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠]، وخبراً لـ «كان» ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦]، ومفعولاً به ﴿تَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧]، وأنذراً لهم ﴿يَوْمَ الْأَزْفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿أَمْرٌ تَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمْدًا﴾ [الجن: ٢٥]، ومجرور بالإضافة ﴿غَيْرِ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، ﴿فِي كُلِّ عَامٍ﴾ [التوبة: ١٢٦]، ﴿مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢]، أو بالحرف ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]، وغير ذلك من المواقع الإعرابية.

الثاني: غير متصرف، وهو نوعان:

أ- ما لا يفارق الظرفية أصلاً. كـ «قطُّ» لاستغراق الزمن الماضي فتقول: ما فعلته قطُّ، ومنه في الحديث: «هَلْ رَأَيْتَ نَعِيمًا قَطُّ»<sup>(١)</sup>، و«عَوْضٌ» لاستغراق المستقبل فتقول: لا أفعله عَوْضٌ.

(١) من حديث أنس رواه مسلم (١٣١٣٤).

ب- ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجارّ عليه نحو: بين، بعد، عند، حول، خلف، فوق، وراء.

ففي نحو: ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ [مريم: ٦٤] «بين» و«خلف» ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، فإذا دخل عليها الجار جراً سواء بالحرّف ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [يس: ٩]، أو بالإضافة ﴿ مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، ﴿ جَمَعَ بَيْنَهُمَا ﴾ [الكهف: ٦١]، أو التبعية: ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [الكهف: ٧٨].

تأمل: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ ﴾ [التوبة: ١٠١]، ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٤٣]، ﴿ وَأَتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا ﴾ [هود: ٩٢]، ﴿ أَحْمِلْ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ يَرُدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، ﴿ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾ [القصص: ٢٧]، ﴿ مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿ مِنْ لَدُنَّا ﴾ [الكهف: ٦٥]، ﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾ [إبراهيم: ١٦]، ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥]، وقرئ تواتراً ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا ﴾ [مريم: ٢٤] بحرف الجر «من» وكسر «تحتها» ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا ﴾ بالاسم الموصول «من» ونصبت «تحت» على الظرفية، وكذا ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقد اجتمع مثال هذا النوع بحالتيه مع «حيث» في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] فالأولى مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية، والثانية: مبنية على الضم في محل جر بـ«من».

### فائدة:

لَدَى وَلَدُنْ بِمعنى «عند» ولكن الأولى معربة مثل «عند» ولا تجر مطلقاً ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيْ ﴾ [ق: ٢٨]، ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥]، والثانية: مبنية على السكون ويكثر جرّها بـ«من» وعليه ما في القرآن ﴿ وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَايًّا وَأَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٥].

### بين الزمانية والمكانية:

الأصل في الظرف أن يكون مختصاً بزمان أو مكان وكثيراً ما يجتمع ظرفان لمعمول واحد أحدهما للزمان والآخر للمكان، ويمثل لذلك النحاة بقولهم: «امكث هنا أزماً» فـ«هنا» في محل نصب ظرف مكان، و«أزماً» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ويذكرون جملاً كثيرة لنحو هذا مثل: حَضَرْتُ أَمَامَ الْقَاضِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

ولاجتماعها شواهد عديدة في القرآن كقول العزيز ليوسف **الْقَائِلَ**: ﴿إِنَّكَ أَلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤] فـ﴿أَلْيَوْمَ﴾ ظرف للزمان، و﴿لَدَيْنَا﴾ للمكان، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]، و﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [البقرة: ٨] فـ﴿عِنْدَ﴾ ظرف للمكان للمصدر ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ و﴿أَبَدًا﴾ ظرف زمان لاسم الفاعل ﴿خَالِدِينَ﴾.

وهناك ظروف لا دلالة لها في ذاتها على الزمانية أو المكانية وتعرف بالسياق أو من الإضافة وهذه الظروف نوعان:

الأول: ما يغلب عليه شيء ويعار لغيره، بأن يكون الأصل في استخدامه للمكان ويستعار للزمان مثل «عند» فهي للمكان في نحو ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٥] أي: عند السدرة، ومن ثمّ لو قلت: محمدٌ عندك، أو نتقابل عندك انصرف الكلام إلى المكان وقد ترد للزمان كقوله ﷺ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى»<sup>(١)</sup>، وقول العرب: **عِنْدَ الصَّبَاحِ** يَحْمَدُ الْقَوْمُ السَّرِيَّ، ويحتملها ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] أي: وقت كل صلاة، ونستخدمها في كلامنا: سوف تندم عند كذا، ومثل:

(١) من حديث أنس رواه البخاري (١٢٤٠).

أمام، وهنا، فدلالتهما للمكان مجردتين، وفي قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ ﴾ [القيامة: ٥] أي: فيما يستقبل من زمانه، فوَقعت ظرفاً للزمان على سبيل الاستعارة، وفي قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١] تصوير لحال المؤمنين وقت غزوة الأحزاب، وقد يتحمل السياق الدالتين المكان والزمان كقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣٨] أي في ذلك المكان أو في ذلك الوقت الذي رأى فيه الكرامة لمريم -عليها السلام-.

الثاني: ما لا دلالة له في ذاته بل دلالته بما يضاف إليه نحو: بين، و، وبعد، ففرق بين قولك: جدة بين مكة والمدينة، وقولك: المغرب بين العصر والعشاء، ولو قلت: سأعود بعد العشاء، كانت «بعد» للزمان بخلاف: المسجد بعد البيت.

ففي قوله تعالى: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ [ق: ٣٩] «قبل» للزمان، ولو قلت: «المسجد قَبْلَ البيت» كانت «قبل» للمكان.

### عامل النصب في المفعول فيه «الظرف»:

يعمل النصب في المفعول فيه ما يعمل النصب في غيره من المفاعيل وهو أربعة أشياء:

أولاً: الفعل. وهو أكثر العوامل استخداماً ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ تَجِلُّونَهُ عَامًا وَتُحْرِمُونَهُ عَامًا ﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿ أَتْلَهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿ يَا أَيُّهَا بَنَّا سُنَّا ضِحِّي ﴾ [الأعراف: ٩٨].

ثانياً: المشتق الذي يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿ مَكِيثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٣]، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [يَوْمَ يَغْشَاهُمْ الْعَذَابُ] [العنكبوت: ٥٤-٥٥]، واسم المفعول ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة: ٢٦]، والصفة

المشبهة ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ﴾ [النحل: ٦٣].

ثالثًا: المصدر ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ عَدْنٌ﴾ [البينة: ٩٨]، ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾

[الحج: ٥٦].

رابعًا: اسم الفعل. كقولك: صَهَّ عِنْدَ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ أَوْ وَقْتُ سَمَاعِهَا، مَكَانَكُمْ عِنْدَ الْلِقَاءِ. أي: اثبتوا، هيهات اللقاء عِنْدَ الْأَحْبَابِ، أَي: بَعْدَ.

وقد يحتمل الظرف التعلق بأكثر من واحد من الأربعة في آن واحد، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩] يحتمل التعلق باسم الفاعل «آمنون يومئذٍ» أو المصدر «آمنون من فرع يومئذٍ». ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] يحتمل التعلق باسم المفعول «محرمة أربعين سنة» أو بالفعل «يتيهون أربعين سنة»، ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] يحتمل التعلق بالفعل «أتوا يوم حصاده» أو التعلق بالمصدر «حقه يوم حصاده» أي يكون مستحقًا في يوم الحصاد.

وقد يتعلق الظرف بمعمولين من نوع واحد كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ بِأَسْطُورٍ أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣] ف«اليوم» يحتمل التعلق بالإخراج أو المجازاة بالعذاب ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ ﴿مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾ ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٧-٩] يحتمل التعلق بـ«واقع» و«دافع».

### حذف عامل النصب:

يحذف عامل النصب جوازًا ووجوبًا.

أولاً: حذفه جوازًا.

يحذف العامل جوازًا إذا كان مفهومًا من السياق وأكثر ذلك في جواب الاستفهام كقولك: يوم الجمعة. لمن سألك: متى تأتيني؟ أو قولك: فوق الدرج. لمن سألك: أين الكتاب؟ وحمل بعض المفسرين على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابَ﴾ ﴿يَوْمَ﴾

**حَشْرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفَدَا** ﴿ [مریم: ٨٤-٨٥] كأنه جواب: متى يكون ذلك؟ ويحتمله أيضا ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴿ ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء: ٥١-٥٢] أي: هو يوم يدعوكم. جوابًا لـ «متى هو».

### ثانيًا: حذفه وجوبًا.

يحذف العامل وجوبًا في ست حالات يكون فيها الظرف متعلقًا بمحذوف تقديره مستقرٌّ أو استقرَّ في خمس منها:

الأولى: أن يقع الظرف خبرًا كقوله تعالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقراءة ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾ [طه: ٥٩]، بنصب «يوم» على الظرفية، وكذا لو كان خبرًا في الأصل كخبر «إن» ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ومنه قول النابغة:

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رِحْلَتَنَا غَدًا      وَبِذَلِكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ

وخبر كان ﴿ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿ يَلِيْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ ﴾ [التحريم: ١٠]، والمفعول الثاني لظن وأخواتها، كقولك: حسبته **عِنْدَكَ**، وظننتك **مَعَنَا**.

الثانية: أن يقع الظرف نعتًا في محل جر ﴿ أَوْ إِصْلِحْ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ [القصص: ٧٨]، أو في محل نصب ﴿ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ﴿ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٩٩]، أو في محل رفع ﴿ هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فيحتمل الظرف أن يكون متعلقًا بالفعل «يرزقون عند ربهم» أو متعلقًا بمحذوف نعت «هم أحياء مستقرون عند ربهم - يستقرون عند ربهم».

الثالثة: أن يقع الظرف حالاً ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٥]، ﴿ هُمْ دَاوُّ السَّلْمِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿ وَتَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧]، ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدُأُولُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ﴿ وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]، ﴿ وَإِنَّهُ فِي أَمْرِ الْأَكْتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف: ٤]، ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٥] «فالعند، فوق، بين، مع، تحت، لدى، حول» كل منها ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف وما بعده مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بمحذوف حال تقديره مستقراً أو مستقرين، أو مستقرة «بحسب ما يناسبها» في محل نصب.

### تنبيه:

ظاهر عبارات المفسرين والمعربين يوهم بأن هناك فرقاً بين الظرفية والحالية كقولهم في نحو ﴿ هُمْ دَاوُّ السَّلْمِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٢٧]: عند ربهم: حال من دار السلام، أو ظرف للاستقرار في «لهم»، وفي نحو: ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٥]: عند: حال من فوز؛ لأنه صفة تقدمت، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للفوز، لأنه مصدر. وفي نحو: ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾ [التحریم: ١١] عندك: ظرف، أو حال من ﴿ بَيْتًا ﴾.

وهذا لا يعني أن الحالية تنفي كونه ظرفاً وإنما المقصود أن الظرف يحتمل تجرده للدلالة على الظرفية فقط فيكون متعلقاً بمذكور ظاهر أو مقدر، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف حال ففي الآية الثالثة مثلاً إذا قلنا بالظرفية كان عامله الفعل ﴿ ابْنِ ﴾ وإذا قلنا بالحالية كان عامله محذوفاً تقديره: ابن لي بيتاً مستقراً عندك في الجنة، وكذلك الشأن في الصفة والخبر فقولك: موعداً غداً، تكون «غداً» ظرف زمان منصوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر تقديره: كائن أو مستقر أو استقر غداً، في محل رفع.

الرابعة: أن يقع الظرف مشغولاً عنه. كقولك: يوم الخميس صمته أو صمت فيه،  
فالتقدير: صمت يوم الخميس، ويرى الكوفيون أن نحو ذلك مفعول به ليس ظرفاً  
لاستغراق الحدث الزمن.

الخامسة: أن يقع الظرف في أساليب مسموعة عن العرب حذف عامله فيها وجوباً  
كقولهم لمن يذكر شيئاً مضى وعده وانقضى: **حينئذ الآن**، أي: كان ذلك حينئذٍ واسمع  
الآن.

والحالة السادسة: أن يقع الظرف صلة لاسم الموصول لا محل له من الإعراب  
فيكون متعلقاً بمحذوف تقديره: استقرّ فقط ولا يجوز مستقراً؛ لأن الصلة تكون جملة  
لا مفرداً ومن أمثله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ﴿لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ  
وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢]، ﴿مَا عِنْدَكُمْ  
يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] والقراءة المتواترة ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾ [مريم: ٢٤]  
بالاسم الموصول «من» ونصب الظرف «تحت» وهو لا محل له من الإعراب متعلق  
بمحذوف جملة الصلة «من استقرّ تحتها» أي: عيسى **عليه السلام**.

### ما ينصب على الظرفية:

**أولاً:** أسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية سواء كانت:

أ- مختصة: وهي ما تصلح جواب لـ «متى» كـ «يوم الخميس»، «مساءً»، «صباحاً»،  
«ليلاً»؛ لأنها تصلح جواباً لـ «متى تأتيني؟» مثلاً، ومنها في التنزيل: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ  
عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿أَتَدَّهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿وَتُسَبِّحُوهُ  
بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيْنَتًا﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا  
ضُحًى﴾ [الأعراف: ٩٨]، ﴿فَالْمَغِيرَتِ صَبْحًا﴾ [العاديات: ٣]، ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ﴾ [آل  
عمران: ١١٣]، ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]،  
﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَآكْفُرُوا ءَاخِرَهُ﴾ [آل عمران: ٧٢]،

﴿ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ [التوبة: ٣]، ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [هود: ٩٨]،  
﴿ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٥].

ب- معدودة: وهي ما تصلح جواباً لـ «كم» كـ «يومين»، «ثلاثة أيام»، «شهرًا»، «عامًا»، ومن ذلك في التنزيل: ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ ﴾ [القصص: ٢٧].

ج- مبهمة: وهي ما لا تصلح جواباً للسؤالين السابقين كـ «مدة»، «حين»، «وقت»، «دهر»، «أبد»، «أمد» ومنه في التنزيل: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿ وَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿ فَقَدَّ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ ﴾ [يونس: ١٦]، ﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿ أَوْ أَمْضَىٰ حُقُبًا ﴾ [الكهف: ٦٠]، ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ [النبا: ٢٣]، ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء: ٦٩]، ويقولون: سكت دهرًا ونطق كفرًا، وتقول: انتظرتك دهرًا أو أوقتًا أو مدةً أو حينًا، وهكذا.

ثانيًا: نوعان من أسماء المكان:

الأول: اسم المكان المبهم، وهو ما لا يدل على محدد أو ما ليس له أقطار تحويه، أو ما يفتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه فيحتاج إلى المضاف إليه، ويشمل ذلك أشياء منها:

أ- أسماء الجهات الست «أمام - وراء - يمين - شمال - فوق - تحت» ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣]، ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال: ١٢].

وما كان في معنى الجهات بلفظه نحو: ﴿ وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣]، ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَن حَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٧].

أو بمعناه نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْأَخْرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤].

ب- ما شابه الجهات الست في الشِّياع نحو: «جانب - ناحية - مكان - أرض - طريق» ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]، ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠]، ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]، ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا﴾ [مريم: ٢٢]، ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ [طه: ٧٧] ورفض أكثرهم كون «جانب - طريقًا» ظرفًا؛ لأن جانب مكان مختص غير مُبْهَم فلا يتعدى الفعل إليه بنفسه فيجب التصريح معه بـ«في»؛ ولأن «طريقًا» مفعول لا ضرب بمعنى «اجعل»، وظاهر الكلام أن هناك مَنْ أجاز الظرفية فيها وإلا لما كان الاعتراض، والله أعلم.

والدليل على ذلك تصريحهم بجواز النصب على الظرفية<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ تَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٨] مع تقديم النصب على المفعولية حملاً على قوله تعالى: ﴿خَسَفْنَا بِهِءَ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١] ومن ثمَّ لا نستطيع أن نسلّم بما قاله شيخنا العلامة عزيمة من أن جانب لم تستعمل ظرفًا في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

٣- أسماء المقادير نحو: «ميل - فرسخ - متر - شبر»، سرت ميلاً أو فرسخاً أو أمثاراً، ومنه -والله أعلم-: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] فـ«منازل» ظرف مكان<sup>(٣)</sup> على معنى قدرنا له، أو قدرنا سيره وكذا في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥].

(١) الدر المنصون (٧/ ٣٨١).

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ق٣) (٢/ ٥٥١).

(٣) مع صحة كونها مفعولاً ثانياً لقدرناه بمعنى صيرناه، وكذا جواز نصبها على الحالية.

الثاني: اسم المكان الذي اتحدت مادته ومادة عامله فكان هو والعامل من جذر واحد نحو: ذهب مذهب زيد، ورميت مرمى عمرو. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ﴿لِيَدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَآ يَرْضَوْنَهُ﴾ [الحج: ٥٩]، ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلَآ كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُّبَارَكًا﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣] وإن جاز في بعضها النصب على المفعولية فإنهم اتفقوا على جواز النصب على الظرفية في جميعها.

واشترطوا لهذا النوع ذكر العامل والمعمول وإلا كان شاذًا فحكم بالشذوذ في قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعِدَ الْقَابِلَةِ» و«مَزَجَرَ الْكَلْبِ» و«مَنَاطَ الثُّرَيَّا»؛ لأن العامل فيها الاستقرار، ولو قيل: قعد مني مقعد القابلة، وزجرني مزجر الكلب، وناط بي مناط الثريا. كان النصب على الظرفية ولم يكن شاذًا.

### الظروف بين الإعراب والبناء:

الظرف منصوب بالفتحة ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِي وَأَيَّامًا ءَامِينَ﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] أو غيرها ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وتقول: سرت فرسخين، وذاكرت ساعتين، وسهرت ساعات.

وهناك ظروف ملازمة البناء، فمنها المبني على السكون ك«لدن» و«إذ» و«إذا» ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ إِذِ اتَّيَبَتْ﴾ [مريم: ١٦]، ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْلِ رَبِّهِ بِاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ۖ وَالصُّبْحِ إِذْ أَسْفَرَ﴾ [المثدر: ٣٣-٣٤]، والمبني على الفتح ك«الآن» و«ثم» ﴿ءَأَلْسِنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿فَثَمَّ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، والمبني على الضم ك«حيث» ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]،

والمبني على الكسر كـ «أمس» في لغة قريش<sup>(١)</sup>، ومن ذلك قوله ﷺ: «أَصُمْتُ أَمْسٍ»<sup>(٢)</sup> بالإضافة إلى أسماء الشرط والاستفهام الدالة على الزمان أو المكان فتكون في محل نصب على الظرفية ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] وتقول: متى تأتي؟ أين تجلس؟ فتعرب في نحو ذلك: اسم استفهام مبني في محل نصب ظرف زمان «متى - أيان» أو مكان «أين» وتكون أيضًا ظرفًا للمكان أو الزمان متعلقًا بمحذوف خبر في محل رفع في نحو ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿أَيْنَ الْمَفْرُ﴾ [القيامة: ١٠].

وهناك ظروف تبنى وتعرب بحسب إضافتها ومن أشهرها «يوم وحين»، و«قبل وبعد».

**أولاً: «يوم وحين»** يعربان إذا لم يضافا ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فـ«يومًا» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وكذا في قولك: تذكرته حينًا، وقرئ قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تَرْتَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦] بالتثنية<sup>(٣)</sup> فيها «حينًا»، أو إذا أضيفا إلى اسم ظاهر ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]، ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ [المائدة: ١٠٦] فإذا أضيفتا إلى جملة صار لها الأحكام الآتية:

(١) بشرط أن يراد به اليوم الذي قبل يومك، فإذا أريد به الزمن السابق أدخل عليه «أل» وصار معربًا ﴿كَأَن لَّمْ تَغْرَبْ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ٨٢]، ولذلك قالوا عنها: «كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت».

(٢) من حديث جويرية رواه البخاري (١٨٨٥).

(٣) ذكرها أبو حيان ونسبها إلى عكرمة والضحاك والجحدري وهي قراءة شاذة. انظر: البحر المحيط

أ- ترجيح الإعراب مع جواز البناء وذلك إذا أضيفت إلى:

١- جملة اسمية: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾<sup>ط</sup>

[غافر: ١٦].

٢- جملة فعلية فعلها مضارع: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان:

١٠]، ﴿يَوْمَ تَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>ط</sup>

[الانفطار: ١٩]، ﴿الَّذِي يَرِنُكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الشعراء: ٢١٨]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ

وَحِينَ تَصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وبعضهم أوجب الإعراب في نحو ذلك والصحيح جواز

البناء كما قال ابن هشام<sup>(١)</sup>؛ لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً<sup>(٢)</sup> فقد قرئ تواتراً ﴿يَوْمَ

لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩]، ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>ط</sup>

[المائدة: ١١٩] برفع «يوم» على الإعراب في الأولى، وفتح الميم «يوم» على البناء في الثانية<sup>(٣)</sup>.

ب- جواز الإعراب مع ترجيح البناء وذلك إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها

ماضي ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، وقول الشاعر:

عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جَلُّ أُمُورِهِمْ      فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

روي على «حين» بكسر النون على الإعراب، و«حين» بفتح النون على البناء.

**ثانياً: «قبل وبعد»** هذان اللفظان «يُنْصَبَانِ وَيُجْرَانِ وَعَلَى الضَّمِّ يُنْيَانِ».

أ- نصبهما، وذلك في حالتين:

١- إذا قطعنا عن الإضافة غير مسبوقتين بـ«من» الجارة، فينونان منصوبين، ولم

ترد هذه الصورة في القرآن، وشاهدها قول الشاعر:

(١) مغني اللبيب (ص ٦٧٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٥٥).

(٣) انظر تفاصيل ذلك في كتابنا أثر السياق (ص ١٢٨-١٢٩).

وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعَصُّ بِالمَاءِ الفِرَاتِ

وقول الآخر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلِي لَذَّةِ خَمْرًا

٢- إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر أو مؤول ولم يسبقا بـ«من» الجارة، ومن ذلك في القرآن: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ [الذاريات: ١٦]، ﴿يُرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، ﴿وَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، ﴿تُجَدِّدِلُونَا فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨]، ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿ءَأَمْنُمُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، ﴿نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧]، ﴿بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] فـ«قبل» و«بعد» فيما سبق: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ب- جَرَّهَما. وذلك في حالتين:

١- إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر أو مؤول مسبوقتين بـ«من» الجارة ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَنْزِلَ وَنَخْرُجَ﴾ [طه: ١٣٤]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ﴿مِنْ بَعْدِ عَادٍ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤].

واجتمع جرهما بـ«من» مضافتين لمصدر مؤول في ﴿قَالُوا أُودِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ومضافتين لاسم ظاهر في ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨] فـ«قبل» و«بعد» فيما سبق: اسم مجرور بـ«من» وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

٢- إذا جُرِّتَا بـ«من» الجارة وقطعتا عن الإضافة لفظاً ومعنى، فلم يذكر المضاف إليه ولم ينو ذكره فتجرّ بالكسرة منونة وغير منونة وبهما قرئ في الشواذ<sup>(١)</sup> ﴿ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ [الروم: ٤] بالكسرة فقط، ﴿ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ بالكسر والتنوين.

ج- بناؤهما على الضم. وذلك إذا قطعتا عن الإضافة لفظاً لا معنى. أي: حذف المضاف إليه ونوي معناه. سواء كانتا مسبوقتين بـ«من» الجارة ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ [الروم: ٤] أي: من قبل هزيمة الروم ومن بعد غلبهم، أو غير مسبوقتين بـ«من» ﴿ ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿ ثُمَّ أَعْرَقْنَا بَعْدَ الْبَاقِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢٠].

وخلاصة ذلك أنها إذا سبقتا بـ«من» جرّتا إذا ذكر المضاف أو قطع لفظاً ومعنى وبنيتا إذا قطعتا عن الإضافة ونوي ذكر المضاف.

واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَّلَ أُولِيئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتَّلُوا ﴾ [الحديد: ١٠] أي: من بعد الفتح.

(١) معجم القراءات (٤/ ٣٠).

## رابعاً: المفعول له «لأجله»

### تعريفه وشروطه:

هو المصدر القلبي الواقع علة لعامله مخالفاً له في لفظه المتحد معه وقتاً وفاعلاً. هذا النوع من المفاعيل تعريفه من شروطه فما استوفى الشروط المذكورة سمي مفعولاً لأجله، وكما ترى بيانه من عنوانه فيسمونه مفعولاً له أو لأجله أو من أجله وكلها تدور حول معنى العلة التي من أجلها وقع الحدث «الفعل» كقولنا: **فَرَرْتُ خَوْفاً** منك، وعدت **رغبةً** في كرمك.

ولعلك تلاحظ من المثال معنى الحالية في المصدرين «خوفاً، ورغبة» على الاشتقاق منها فيمكنك أن تعيد صياغة الجملة قائلاً: فررت **خائفاً** منك وعدت **راغباً** في كرمك. وكذلك تشعر معنى المصدرية إذا قدرت الصياغة فررت منك **فرازاً خوفاً**، وعدت إليك **عودة رغبةً**.

ومن ثم لا يكاد يُخلَص لفظ للمفعولية المعللة أو للمفعول لأجله فتجد النحويين والمعرين والمفسرين كثيراً ما يعرضون في أي الذكر الأوجه الثلاث على الترجيح فيقولون: مفعولاً لأجله ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، ويجوز فيه المفعولية المطلقة.

ففي مثل قوله تعالى: ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ [المائدة: ٣٣] إذا قدرت يسعون لأجل الفساد صارت مفعولاً لأجله، وإذا قدرت يسعون مفسدين صارت حالاً، وإذا قدرت ويفسدون في الأرض فساداً «على التضمين في الفعل» صارت مفعولاً مطلقاً.

وكذلك ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] اذكره للتضرع والخوف أم اذكره متضرعاً خائفاً أم اذكره ذكراً تضرعاً وخيفةً، وقوله تعالى: ﴿ وَنَبَلُوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥] لاختباركم، مختبرين لكم، اختباراً، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي ﴾ [المتحنة: ١] للجهاد أم مجاهدين أم خروج جهاد، ﴿ يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] لأجل اغتصابها أو مغتصباً لها أو أخذ غصبٍ.

وغير ذلك كثير في التنزيل. بل يتطرق التأويل لما ظاهره الاشتقاق حملاً على معنى المصدر، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ ﴾ [آل عمران: ١٩١] مع ظهور الحالية وموافقها للاشتقاق في «باطلاً» تحتمل على معنى العلة إي: ما خلقت هذا لأجل الباطل بل للحق، ومعنى المصدرية على النعت لمصدر محذوف أي: ما خلقتة خلقاً باطلاً بل خلقاً حقاً.

وأحياناً يقتصر على وجهين أحدهما المفعول لأجله:

أ- مفعول لأجله أو حال، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ فَأَتَبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا ﴾ [يونس: ٩٠] أي: لأجل البغي والاعتداء، أو باغياً معتدياً، ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ [الإسراء: ٥٩] لأجل التخويف أو مخوفين لكم، ﴿ وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢] إنفاقكم لأجل ابتغاء رضا الله وثوابه، أو إنفاقكم مبتغين ثواب الله ﴿ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣] لأجل شكر الله على نعمه أو شاكرين الله على ما أنعم به عليكم<sup>(١)</sup> ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء: ١٠]؛ لأجل الظلم أو ظالمين وتستبعد المفعولية المطلقة، لأنه ليس هنا أكل ليس فيه ظلم فكل من أكل مال اليتيم ظلم.

ب- مفعول لأجله أو مصدر مفعول مطلق ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَيْنَا رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٦٤] نعتذر معذرة أو لأجل الاعتذار إلى ربكم، ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٠] أي لأجل سفههم أو قتلاً سفهاً لا مبرر له: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾ [الأنفال: ١١] أي: نُؤمِّنُكُمْ أمانة أو لأجل الأمانة والثبات.

(١) فإن قلت: ألا يجوز فيها أيضاً المصدرية عملاً شكرياً أو عملاً الشاكرين.

قلت: يجوز صنعة ولا يجوز معنى؛ لمقام النبوة. فهم لم يقصروا في الشكر وأدائه حتى يؤكد عليهم العمل عليه بل هم شاكرون أو عملهم علة لشكرهم، ودليل اتصافهم به دون كثير من البشر التذليل، ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ ﴾ فهم من هذا القليل المستحق للثناء -والله أعلم-.

وبسبب هذا - كما ذكرت - قليلا ما يسلم للفظ المنصوب المفعولية المعللة، ومن ثم ضيقوا هذا الاتساع بوضع شروط للمفعول لأجله إذا توفرت فيه صح نصبه على العلية وإذا اختل شرط منها ضعف نصبه على العلية حينا وامتنع حينا آخر، وتعيّن الجر بالحرف المفيد السببية في فاقد الشرط وجاز في المستوفى، وذلك حسب قوة الشرط في الاتفاق عليه أو التجوّز فيه أو لاحتمال التأويل فيه أيضًا، وإليك الشروط وبيانها.

**أولاً:** أن يكون مصدرًا فإن كان العلة لغير مصدر تعيّن الجر بالحرف، ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] لأجل الله ولا يجوز النصب لفظ الجلالة علم الأعلام وليس مصدرًا ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] فكل ما في الأرض لأجلكم معشر البشر والضمير ليس مصدرًا ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾ [يوسف: ٣٢] أي لأجله والهاء ضمير، ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠] أي: لأجل البشر، وقوله ﷻ: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ» <sup>(١)</sup> أي: لأجل هرة، ولا يجوز دخلت امرأة النار هرة كما مثلوا بعدم جواز: جِئْتُكَ السَّمَنَ وَالْعَسَلَ، ولك أن توازن بين قوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] وقوله تعالى: ﴿ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٣] فقوله: ﴿ حَزَنًا ﴾ مستوف للشرط ومن ثم نُصِبَ وَأَمَّا ﴿ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ﴾ تعين جره بمن؛ لأنه اسم موصول وليس مصدرًا.

**ثانياً:** أن يكون قلبياً أي: مصدرًا مُصَاغًا من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والرغبة والخوف والطمع والإرادة والخشية والحب والكره وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة فلا يقال: ذهبت إليه قتلاً له، جئتك قراءة للعلم فإذا صدّرته بمصدر قلبي وجعلته مضافاً إليه فقلت: ذهبت إليه ابتغاء قتله، وجئتك محبة قراءة

(١) من حديث ابن عمر رواه البخاري (٣١٤٠).

العِلْمُ جاز ذلك ومن ثمَّ كان النصب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَشِيَّةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] وتعين الجر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الإنعام: ١٥١] فالإملاق الفقر وهو ليس مصدرًا قليبيًا.

**ثالثًا:** أن يكون علة لما قبله، ويتعين نصبه ولا يجوز جره بحرف التعليل لانتفاء ذلك، وذلك نحو قولهم: قتلته **صبرًا**، فلا يجوز للصبر؛ لأنه ليس علة للقتل.

**رابعًا:** أن يكون متحدًا مع عامله في الوقت فإن لم يتحدا وجب الجر باللام وشاهده عند النحاة قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ

فالمعنى أنه قد جاء عند خلعها ثيابها لأجل النوم فلم تستر إلا بوشاح، فعلة خلع الثياب النوم ووقته بعد الخلع فاختلف الوقتان.

**خامسًا:** أن يكون متحدًا مع عامله في الفاعل، ففاعل العامل هو فاعل المصدر المنصوب فإن اختلفا تعين جره عند الجمهور<sup>(١)</sup> وشاهده عندهم قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

أي: يصيبني حركة نشاط وانتعاش مثل العصفور الذي ينتفض من الماء لأجل ذكرك، ففاعل تعروني «هزة» وفاعل المصدر الشاعر فاختلف الفاعلان.

ومن أمثلتها الواضحة في القرآن ﴿تَحَسَّبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] ففاعل العامل «يحسب» هو الجاهل وفاعل المصدر «التعفف» هو الفقراء الذين لا يسألون الناس إلحافًا، ومن ثمَّ تعين جره بـ «من» فلا يقال يحسبهم الجاهل أغنياء التعفف أو تعففًا على أنها مفعول من أجله إلا عند من لا يشترط اتحاد الفاعل.

(١) لأن من النحاة من لا يشترط الاتحاد في الفاعل.

ومن الأمثلة التي اختلفوا فيها بسبب هذا الشرط قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ آلَ بَرَقٍ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] فرأى الزمخشري أنها حالان أي: خائفين طامعين ورفض المفعول لأجله؛ لأنَّ فاعل الإراءة الله عز وجل وفاعل الخوف والطمع المخاطبون، وقدروا النحاة مصدرًا للعامل فيكون النصب من باب المفعول المطلق على تقدير: يريكم البرق إراءة خوفٍ وطمع، وذهب ابن مالك إلى أنها مفعولان لأجله؛ لأن فاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع في التقدير فالمعنى يجعلكم ترون البرق لأجل تخويفكم وطمعكم<sup>(١)</sup> بخلاف قوله تعالى: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فلا اختلاف في جواز المفعول لأجله في ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾؛ لأن فاعل العامل والمصدر واحد وهو المخاطبون أي: ادعوه لأجل الخوف والطمع.

ومن الأمثلة التي استشهد بها النحاة لفقد الاتحادين الوقت والفاعل قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ففاعل العامل المخاطب -صلوات الله وسلامه عليه- وفاعل المصدر الشمس ووقت الإقامة غير وقت ميل الشمس عن وسط السماء فهو متأخر عنها فالإقامة بعد الدلوك، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] فقد اجتمع فيه الفاقد والجامع للاتحادين فالأول ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ ففاعل الخلق الله عز وجل وفاعل الركوب المخاطبون ووقت خلقها سابق لركوبها ومن ثمَّ تعيَّن جره باللام فلم يجز «ركوبةً وزينةً» أمَّا ﴿وَزِينَةً﴾ فقد توفَّر فيها الشرط ففاعل الخلق والزينة الله عز وجل فسبحانه خلقها وزينها وخلقت مزينةً، ومن ثمَّ انتصبت على المفعول لأجله<sup>(٢)</sup>.

ومع توفر الشروط جميعها يجوز الجر بحرف التعليل، فتقول: أُصَلِّي طاعة لِرَبِّي، وَأَتَصَدَّقُ رَغْبَةً فِي الثَّوَابِ، وَأَسْتُرُ عَوْرَةَ أُخِي طَلَبًا لِسِتْرِ عَوْرَتِي، ويجوز: لطاعة ربي، وللرغبة في الثواب، ولطلب ستر العورة.

(١) شرح التسهيل (٢/١٩٧).

(٢) ويجوز فيها الحالية والمصدرية والمفعولية لفعل مقدّر انظر: الدر المصون: (٧/١٩٥، ١٩٦).

## أنواع المفعول لأجله

المفعول لأجله ثلاثة أنواع مضاف ومحلى بأل ومجردٌ منها.

أولاً: المضاف: وهو قسمان

أ- مضاف إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿تَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِنَاكَ مَرَضَاتٍ لِّلَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا لَأَبْتِنَا وَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا أَبْتِنَا وَوَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢].

وحكمه جواز النصب كما سبق والجر بحرف التعليل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١].

ب- مضاف إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ آتِنَاكَ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ تَرَجُّوهَا﴾ [الإسراء: ٢٨]، ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ آتِنَاكَ حَلِيبَةً أَوْ مَتَعٍ زَبَدٌ مِّثْلَهُ﴾ [الرعد: ١٧].

وحكمه جواز النصب والجر بحرف التعليل<sup>(١)</sup> كقولنا: جئتكم لرغبة خير، وتركته من خشية جور.

ثانياً: المعرّف بأل أو المختص بأل: والأكثر في استخدامه أن يكون مجروراً بحرف العلة كقولنا: ضربتك للتأديب، وعاتبتك للمحبة، وأحسن إليك للرغبة في الثواب.

ويأتي منصوباً قليلاً ومنه قول الشاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ      وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

(١) وهم الدكتور ظفر في كتابه النحو القرآني (ص ٣١٥) ومثل للمضاف إلى النكرة المجرور بحرف التعليل

بقوله تعالى ﴿لِيَلْبِفَ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وهو وهم بين.

## مسائل:

هل وقع المفعول لأجله المختص بأل منصوبًا في القرآن الكريم؟

طرح شيخنا عزيمة هذا السؤال<sup>(١)</sup> فأورد ما ذكره أهل التفسير والإعراب بأنه وقع احتمالاً في آيتين:

الأولى: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾

[الأنعام: ١٢].

الثانية: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ولأن عمدة كتابه هو

البحر المحيط نقل معها تجويز أبي حيان لذلك فيها.

والحق أن الآية الأولى لا شاهد فيها على التجويز أو احتمال كون «الرحمة» مفعولاً لأجله، وما قال أبو حيان ولا غيره فيها بالمفعول لأجله بل أجمعوا على أنها مفعول به وأكثرهم لم يذكر إعرابها اكتفاءً بوضوح المفعولية فيها وهم لا يعربون الواضحات وكان كلامهم على جملة ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [الأنعام: ١٢] هل متصلة بالرحمة اتصال البدلية فلها محل من الإعراب؟ أم أنها جواب قسم مقدر استثنائية والتقدير: والله ليجمعنكم ومن ثم لا محل لها من الإعراب؟ وصرح السمين الحلبي بقوله: والذي ينبغي في هذه الآية الوقف عند قول ﴿ الرَّحْمَةَ ﴾ وقوله ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ جواب قسم محذوف<sup>(٢)</sup>.

أما الآية المراد الاستشهاد بها والمحتملة لكون «الرحمة» مفعولاً لأجله فهي قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا نَّجَهَلَةً تُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] بدليل أن كلام أبي حيان المنقول في

(١) دراسات (ق ٣)، (٢/٤٩٣).

(٢) الدر المصون (٤/٥٥).

كتاب الشيخ فيها<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: ما الفرق بين الرحمة في الآيتين؟

قلت: سياق الآيات يُحْتَمُّ في الأولى المفعولية ويجعل الثانية محتملة للعلية، ويكفيك أن تنظر فيها لِيَتَبَيَّنَ لك ذلك.

**فالأية الأولى** وردت في سياق الوعيد وإظهار العزة والقدرة قبلها ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: ١١] والآية نفسها ﴿قُلْ لِمَنْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢] فجملة ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] خبر توسط السياق بمثابة الدعوة إلى الإيثار وعدم الإصرار على الكفر والإعراض الذي هو سبيل الخسران مع تأكيد حشرهم وقهرهم وأنه لا فرار منه جل في علاه، ومن ثم أضمر الفاعل الذي هو ضمير اللفظ الجليل ولم يصرح به بخلاف الآية الثانية لفظ ﴿اللَّهُ﴾ يستخدم للقدرة والقوة والمنعة.

**أما الآية الثانية:** فوردت في سياق المواساة والتلطف مع أهل الإيثار المستضعفين الذين سخر منهم صنديد قريش وتتضمن دعوة هؤلاء المعرضين ببيان سعة رحمته وعفوه وغفرانه إذا ما أنابوا وعملوا الصالحات فقبلها: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣١] وبعدها: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٥٥] والآية نفسها ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَايَتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(١) دراسات (ق٣)، (٢/٤٩٣)، البحر المحيط (٤/١٤٤).

فتأمل -رحمك الله- التصريح بالفاعل ﴿ رَبُّكُمْ ﴾ الذي هو لفظ الرب الذي يوحى بالرعاية والشفقة والمحبة صاحب النعم الظاهرة التي يقتضيها مقام الربوبية مضافاً إلى ضمير المخاطب لتأكيد شفقتهم، ألا يميز ذلك العلية في الرحمة على قراءة الأكثرين بفتح همزة ﴿ أَنَّهُ ﴾ المخرّجة على البدل من الرحمة التي هي إلى المفعولية المعللة أقرب <sup>(١)</sup> على معنى: أوجب ربكم على نفسه المغفرة لمن تاب بعد سوء وأصلح لأجل الرحمة بكم أو لأجل رحمته إياكم.

ومن ثم قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن ﴿ أَلرَّحْمَةَ ﴾ مفعول من أجله وأن ﴿ أَنَّهُ ﴾ في موضع نصب لـ ﴿ كَتَبَ ﴾ لم يبعد.

وتأمل تمهيده لهذا التوجيه بقوله: وما أحسن مساق هذا القول أمره أولاً أن يقول للمؤمنين ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ ﴾ فبدأ أولاً بالسلامة والأمن لمن آمن ثم خاطبهم ثانياً بوجوب الرحمة، وأسند الكتابة إلى ربهم فهذا تبشير بعموم الرحمة <sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن أبا حيان عاش صراعاً بين السياق والصنعة فكلامه واضح في تجويز المفعول لأجله «لم يبعد» ولكنه صرح بأن الظاهر أنها مفعول به ونقل عنه تلميذه السمين <sup>(٣)</sup> قوله في تجويز المفعول لأجله وقال: «وينبغي ألا يجوز؛ لأن فيه تهيئة العامل وقطعه منه»، أي: فصلاً بين العامل والمعمول وهذا لا يميزه البصريون.

والذي أراه -والله أعلم- أن كون ﴿ أَلرَّحْمَةَ ﴾ مفعولاً به لا اختلاف في جوازه وظهوره وخاصة على قراءة أبي عمرو وابن كثير والأخوين بكسر همزة ﴿ إِنَّهُ ﴾ على الاستئناف وعندها يمتنع العلية لقطع الصلة بين ﴿ أَلرَّحْمَةَ ﴾ وما بعدها من كلام، لا على المفعولية ولا على البدلية؛ لعدم صحة المصدرية في حال كسر الهمزة، ومن ثم

(١) وإن جعلها السمين وجهاً رابعاً. انظر: الدر المصون (٤/٦٥٠).

(٢) البحر المحيط (٤/١٤٤).

(٣) انظر الدر المصون (٤/٦٥١).

فيجب كونها مفعولاً به كالأية الأولى.

أما على قراءة الأكثرين بفتح همزة ﴿أَنَّهُ﴾ فلا سبيل إلى عدم تجويز المفعول لأجله؛ لأنّ البدل علامته حصة إحلاله محل المبدل منه وإذا صحّ إحلاله صحّ تسليط العامل عليه «كتب» فلا فصل وإن سلمنا بالفصل فعدم تجويز الفصل ليس محل اتفاق، فعارض الصنعة الصنعة ويسلم توجيه ﴿الرَّحْمَةَ﴾ على المفعول لأجله؛ لأجل صحة المعنى - والله أعلم -.

أما الآية الثانية في استشهاد الشيخ فهي قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تَظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧] فظاهر فيها المفعول لأجله وإن كان الأشهر عند العرب أن «القسط» صفة للموازن والتزم أفرادها وتذكيرها لأجل المصدرية<sup>(١)</sup>. وبقي أن أشير إلى أن الشيخ عضية نقل تجويز أبي حيان ونقل عنه د/ ظفر كعاداته دون عزوٍ إليه ناقلاً كلام أبي حيان من البحر مباشرة<sup>(٢)</sup> وفتها أن ذلك قول ابن مالك رحمته الله قبل أبي حيان بقرن من الزمان يقول ابن مالك: قلت: ويمكن أن يكون القسط في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] مفعولاً له؛ لأنه مستوفٍ للشروط<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: المجرّد منها «أل والإضافة»

وهو بخلاف سابقه فكثيراً ما يأتي منصوباً وعليه ما خرّج على المفعول لأجله في القرآن كقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَلَا تُهْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]، ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ

(١) يقول ابن مالك: وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا \* فَالْتَرَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

(٢) النحو القرآني (ص ٣١٤).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ١٩٩).

قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴿ [الأنعام: ١٤٠]، ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿ وَنَبَلُّوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿ وَرَاعِنَا لَيًّا بِالسِّنْتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ ﴾ [النساء: ٤٦].

فتجد الكلمات «حزنًا، عدوانًا، ظلمًا، حسدًا، ضرارًا، سفهًا، بغيًا، فتنة، عبثًا، ليًّا طعنًا» كلها مصادر، وعلّة لما قبلها ومن ثمّ وجهت على أنها مفعول لأجله ترجيحًا أو تجويزًا لا إيجابًا لتحمل السياق توجيهات أخر<sup>(١)</sup>.

ويجوز فيه الجرّ بحرف التعليل ولكنه قليل وما ورد في التنزيل من مصادر مجرورة بحرف العلة لم تحمل على المفعول لأجله لفقدان شرط من الشروط كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ [الأنعام: ١٥١] لأنّ الإملاق ليس فعلًا قليبيًا وقوله: ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش: ٤] لاختلاف الفاعل وفي قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة»<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ المجرور ليس مصدرًا، ومن ثمّ لم يحمل على المفعول لأجله، ومن شواهده الشعرية قول الراجز:

مَنْ أَمَّكُمْ، لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ، جُرِّ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَتَّصِرُ

أي: لأجل رغبة.

### وقوع المصدر المؤول مفعولاً لأجله<sup>(٣)</sup>:

يكثر وقوع المصدر المؤول المكون من «أن والفعل» مفعولاً لأجله، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا

(١) انظر دراسات الشيخ عزيمة (ق٣)، (٢/٤٧٨-٤٨٦)، (٤٩٨-٥١٦).

(٢) تقدم.

(٣) دراسات (ق٣)، (٢/٥١٦-٥٢٤).

أَهْوَى أَنْ تَعْدِلُوا ﴿ [النساء: ١٣٥]، ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿ وَذَكَرَ بِهِ أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الأنعام: ٧٠]، ﴿ وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥]، ﴿ لَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسِكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ ﴾ [الحجرات: ٦]، ﴿ تَخْرُجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [المتحنة: ١].

وأحياناً يحتمل المصدر المؤول أن يكون مفعولاً لأجله أو منصوباً على نزع الخافض بتقدير حرف جر محذوف كقوله تعالى: ﴿ يَعِظُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا ﴾ [النور: ١٧] أي: في العودة أو مخافة أن تعودوا، أو لئلا تعودوا، وقوله تعالى: ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُحُوتِكُمْ صَدَقْتِ ﴾ [المجادلة: ١٣]، أَأَشْفَقْتُمْ الفقر مخافة تقديم الصدقات أو أَأَشْفَقْتُمْ من تقديم الصدقات، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ ﴾ [فصلت: ٢٢] أي: من شهادة سمعكم عليكم، أو مخافة شهادة سمعكم.

وأحياناً يرجح معنى العامل (الفعل) أحد الإعرابين، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ﴾ [النور: ٢٢] فإن كان «يأتل» بمعنى يَحْلِفُ كان المصدر مفعولاً لأجله على معنى كراهة أن يؤتوا أو ألا يؤتوا، وإن كان بمعنى يَقْصُرُ كان المصدر منصوباً على نزع الخافض على معنى لا يقصرون في إتيان أو عن إتيان أولى القربى.

وبعض مما سبق يحتمل المفعولية بتضمين الفعل معنى مُعِينًا ولنا بحث في ذلك فانظره <sup>(١)</sup>.

(١) أثر السياق (ص ٧٨-٨٣).

**فائدة:** يرى النحاة أن عامل النصب في المفعول لأجله لا ينصب إلا مفعولاً لأجله واحداً، فلا يكون له مفعولان لأجله. ووردت آيات من القرآن تحتمل وجود مفعولين لعامل واحد كقوله تعالى: ﴿ تَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩] فهم يجعلونها لأجل الخوف من الموت، ولأجل الصواعق أيضاً، إلا أن الصواعق لا يطلق عليها مفعول لأجله اصطلاحاً لوجوب جرّها لفقدتها شرط النصب. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي: لا تمسكوهن للضرر والاعتداء وبعضهم يصر على تجويز العلية في الاثنین لعامل واحد<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف في جواز ذلك إذا كانا معطوفين كقوله تعالى: ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ **أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ** ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿ فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ **بَغْيًا وَعَدْوًا** ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ **نَضْرَعًا وَخِيفَةً** ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ **جِهْدًا** فِي سَبِيلِي **وَأَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِي** ﴾ [المتحنة: ١]، ﴿ فَالْمَلَقَيْتِ **ذِكْرًا** ﴿ عَذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾ [المرسلات: ٥-٦]، أو الثاني بدلاً من الأول، كقوله تعالى: ﴿ فَاقْطَعُوا **أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً** بِمَا كَسَبَا **نَكَالًا** مِّنَ اللَّهِ ﴾ [المائدة: ٣٨] وبعضهم يتمسك بالعطف فقط.

(١) البحر المحيط (١/٨٧)، (٢/٢٠٨).

## خامساً: المفعول معه

### تعريفه:

هو الاسم الفضلة المنصوب الواقع بعد واو المعية مسبق بجملة مشتملة على فعل أو شبهه مذكوراً لبيان من فُعل معه الفعل.

فالمفعول معه اسم صريح غير مؤول يدل على الذات لا المعنى يأتي بعد استيفاء الجملة الفعل والفاعل نحو: سرت **والنيل**، وهذا معنى كونه فضلة أي: ليس ركنًا في الجملة السابقة للواو كما سبق ولا التالية نحو: سرت والشمس طالعة، فما بعد الواو مرفوع بالابتداء وخبره ما بعده، لأن ما بعد الواو جملة وليس اسماً.

ويخرج بشرط الاسم الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية بـ «أن» مضمرة وجوباً<sup>(١)</sup> نحو: ﴿يَلَيَّتْنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِغَايَتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

والمنصوب يخرج المرفوع وجوباً بعد واو العطف الدالة على التشريك دون المصاحبة نحو: تقاتل **زيدٌ وعمرو**، فالتقاتل لا يكون إلا بين اثنين فأكثر بخلاف: جاء زيدٌ وعمرو فيجوز فيها النصب على المعية مع ضعفه؛ لأنه خلاف الأصل، ويخرج المجرور بالإضافة الواقع في نحو: جاء زيدٌ **مع عمر**، أو بالحرف في نحو: مالك **وزيد**، عند من يميز العطف بدون إعادة حرف الجرّ «وَلَزَيْدٍ» والجمهور يوجبون في ذلك النصب «وزيداً»<sup>(٢)</sup>.

وخرج بالواقع بعد واو المعية الذي يقع في جملته ما يُفسد المعية كقولك: جاء محمدٌ **وعليٌّ قبله** أو بعده، فالظرف يتعين معه عدم المعية بين الاسمين الواقعة الواو بينهما.

(١) انظر النحو القرآني «المقدمات والأفعال» (ص ٣٧٦، ٣٧٧).

(٢) شرح التسهيل (١/٢٥٧).

وشرط سبقه بجملة يخرج نحو: كُلُّ جُنْدِيٍّ وَسِلَاحُهُ، مما يتعين فيه حذف الخبر كما سبق بيانه ومن ثمَّ تقول: أنت ورأيتك، وأنت وشأنك بالرفع لا غير عند الجمهور، وبعضهم يميز النصب إذا ذكر الخبر<sup>(١)</sup>.

وشرط سبقه بفعل أو شبهه يُدْخِلُ الواقع بعد جملة اسمية خبرها مشتق نحو: أنا سائرٌ والجبلُ؛ لأن المشتق فيه معنى الفعل وحروفه.

ويشير إلى رفض متأخري النحاة نحو: هذا لك وأباك<sup>(٢)</sup> وإن أقرّه الفارسي، وتأويلهم نحو قول العرب: كيف أنت وزيدًا على أن الضمير فاعل لفعل محذوف وليس مبتدأ، وعليه تقول: مالك وفلانًا، وما شأنك ومحمدًا بالنصب بعد الواو<sup>(٣)</sup>.  
وكونه يذكر لبيان من فعل معه الفعل يخرج باقي المفاعيل وسائر المنصوبات.

(١) وحمل عليه قول عائشة رضي الله عنها: «وأنا وإياه في لحاف» رواه ابن أبي شيبة (٣٢٢٧٨) وقوله ﷺ: «أبشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوف عليكم من قلته» رواه ابن أبي عاصم في الأحاد (٢٢٩٥)، بنصب كثرة. انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥٩، ٢٦٠).

(٢) فهم لا يكتفون في نصب المفعول معه بما اكتفوا به في نصب الحال من تضمن اسم الإشارة معنى الفعل في نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

(٣) فإن كان المجرور اسمًا ظاهرًا يرجح العطف وجر ما بعد الواو في نحو: ما لزيد وعمرو، ما شأن محمد وعليًا، ويجوز النصب «وعمرًا، وعليًا».

## أحوال الاسم المنصوب الواقع بعد الواو

اعلم أن الاسم المنصوب الواقع بعد الواو التي تفيد معنى المعية لا يخرج عن خمسة احتمالات<sup>(١)</sup>:

**أولاً:** وجوب النصب على المعية، وذلك إذا امتنع العطف أو كان القول به محالاً لعدم تصوّره، وذلك كما مثل النحاة: سرت والنيل، سَيْرِي وَالطَّرِيقُ مُسْرَعَةٌ، فلا يتصور اشتراك الفاعل في السير هو والنيل أو الطريق.

ونحو هذا بهذا التصوّر لم يرد في القرآن وهو قول ابن هشام عن المفعول معه، «ولم يأت في التنزيل بيقين»، أي ما يجب فيه النصب على المعية لم يرد نظيره في التنزيل لا لم يقع المفعول معه في التنزيل، فهو واقع احتمالاً ورجحاناً كما سيأتي بدليل قول ابن هشام نفسه عن قول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فتحتمل الواو فيه ذلك<sup>(٢)</sup>. وفي نحو: مالك وزيداً، على مذهب البصريين وحمل عليه قوله تعالى: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤].

**ثانياً:** رجحان النصب على المفعول معه، وذلك إذا كان القول بالعطف ضعيفاً في المعنى أو في الصيغة وبيانه كالاتي:

أ- ضعف العطف في المعنى، ويستشهد له بقول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

فنصب الشاعر «بني» على المفعول معه، ولم يعطف بالرفع «بنو»؛ لأن العطف يُعَيِّرُ المعنى ويجعله طالباً منهم أن يكونوا منه بمثابة الكليتين من الطحال، وهو لا يريد ذلك بل يطلب من المخاطبين أن يكونوا مع بني أبيهم «إخوانهم» على هذه الصورة.

(١) وجوب النصب على المعية، ووجوب العطف على ما قبله، ورجحان أحدهما، وامتناعها.

(٢) مغني اللبيب (ص ٤٧١، ٤٧٢).

والملفت للانتباه أن هناك مواضع في القرآن أجاز فيها العربون العطف والمعية مع أنّ القول بالعطف فيها يضعف المعنى بل يفسده أحياناً ومن أبرز هذه المواضع <sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۖ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا﴾ [المدثر: ١١]، ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ هَذَا أَحَدِيثٌ﴾ [القلم: ٤٤]، ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِيَ النَّعْمَةِ﴾ [الزمل: ١١] فيقول صاحب الدر المصون: و«المكذبين» يجوز نصبه على المعية، وهو الظاهر، ويجوز على النسق، وهو أوفق للصناعة <sup>(٢)</sup> وهي عبارة غريبة على السمين الحلبي الذي يهتم بالسياق والمعنى في كثير من توجيهاته فبعد تقديمه المعية كوجه أول وهذا في حد ذاته ترجيح ويؤكد بقله، وهو الظاهر، يقول على النسق: وهو أوفق للصناعة، هل الصناعة تغفل المعنى؟! بل هو راجح أيضاً من حيث الصناعة لإضعافه المعنى، والأعجب أن المحقق علق بقوله: لأن النسق مقدم على المعية حال جوازهما.

فكلام المصنف والمحقق مقبول إذا تساوى في المعنى كـ ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ﴾ [النمل: ٥٧]، ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ﴾ [القصص: ٤٠] في مثل هذا يقدم العطف؛ لأنه الأقرب والأولى؛ إذ لا داعي لصرف الواو عن الأغلب في استخدامها مع إمكانها من غير ضعف <sup>(٣)</sup>، أمّا في نحو هاتين الآيتين يبعد العطف بل يقبح سياقاً؛ لأن المقام مقام تهديد ووعيد فكأن الله عز وجل يتوعدهم بهذا الخطاب قائلاً لنبيه الكريم دعني وإياهم لا تعباً بمكرهم وكيدهم سيرون بطشي بهم، وهذا لا يتأتى مع القول بالعطف فسبحانه لا يطلب من رسوله أن يتركها بل يطلب منه أن يتركه معهم <sup>(٤)</sup>، هذا وقد تضاربت

(١) انظر: النحاس (١٦/٥، ٦٦/٥) المشكل لمكي القيسي (٣٩٩/٢، ٤٢٠، ٤٢٤)، الفريد (٥١٢/٤)، (٥٤٤، ٥٦٣)، التبيان للعكبري (٤٦٣/٢/٢، ٤٧٢/٤، ٤٧٤)،

(٢) الدر المصون (٥٢٣/١٠)

(٣) بدليل قول السمين نفسه عند إعراب آية القلم: وهو مرجوح لإمكان النسق من غير ضعف (٤١٩/١٠).

(٤) انظر: كلام العلامة ابن عاشور في التحرير والتنوير (١٠٠/٢٩)، وقال: ولا يصح أن تكون الواو

عاطفة؛ لأن المقصود: اتركني معهم.

أقوالهم في هذه المواضع الثلاث فتارة يقال: هو مفعول معه وقيل معطوف، وتارة يقال: عطف على الضمير وإن شئت كان مفعولاً معه، وأعجب ما قيل في ضعف المفعول معه: إنَّ النحاة اشترطوا في باب المفعول معه أن يكون الفعل لازماً<sup>(١)</sup> ولعله استنبط هذا الشرط من أمثلة النحاة، وإلا فلم يقل هذا من قبله ومن بعده من المعربين حسب المصادر التي بين أيدينا.

وكما قال العكبري بوجوب النصب في البيت المذكور على المعية لأجل المعنى ووافقه على ذلك الشيخ خالد<sup>(٢)</sup> أقول به في الآيات الكريمة لأجل ذلك أيضاً ولي في ابن عاشور سلف - والله أعلم -.

ولأجل المعنى أيضاً رجح الزمخشري المعية في: ﴿لَنَحْشُرَنَّهْمَ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨].  
ب- ضعف العطف في الصيغة ويمثل النحاة بقولهم: جئت وزيداً، وذلك لأنَّ العطف على الضمير المتصل المرفوع يحسن إذا وُجِدَ فاصِل، أو أكَّدَ بنظيره المنفصل ﴿وَعِدْنَا نَحْنُ وَعَاءَبَاؤُنَا﴾ [المؤمنون: ٨٣]، ﴿كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَعَاءَبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فلما لم يؤكد حسن النصب على المعية، وعليه قد قرأ الجمهور ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] بالنصب عطفًا على الجبال أو أنها مفعول معه<sup>(٣)</sup> وقرئ بالرفع «والطيْرُ» عطفًا على نون النسوة ولم تؤكد أو تفصل فدَلَّ على جواز الرفع، والنصب أرجح.

(١) الفريد (٤/ ٥٥٤)، ولا أدري من أين أتى بهذا الشرط!؟

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٣٦).

(٣) وهو عندي أقرب من العطف سياقاً؛ لأنَّ تسبيح الطير أقرب لإدراك البشر من تسبيح الجبال ومن المشهور عند الناس «دعاء الكروان» وإدراك داود **الطير** تسبيح الطير معه ويستدل على ذلك بقول سليمان **الطير** ﴿عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦] - والله أعلم -.

وكذلك متشابه النظم في قوله تعالى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] بالنصب على المعية، أو عطفًا على محل المنادى.

وكذلك إذا كان عامل النصب في المفعول به لا يحسن تسلطه على ما بعده ومن ثم يضعف الاشتراك بين ما قبل الواو وما بعدها فيحسن النصب على المعية بدلاً من التأويل والتقدير، وشاهده آيتان في التنزيل.

الأولى: قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١]، لأنه لا يقال: أجمعوا شركاءكم، فأجمع تسلط على المعنى لا الذات ﴿ فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ﴾ ثُمَّ اتَّوَّأ صَفًّا ﴿ [طه: ٦٤] ومن ثم ضعف العطف هنا وجعلوا النصب بتقدير فعل محذوف «واجمعوا شركاءكم» بألف الوصل في الفعل فيكون أمراً من جمع وليس أجمع، وجعلوه من عطف الجمل لا المفردات.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ٩] إذ الإيمان لا يتبوأ فتكون الواو للمعية أو يُقدر فعل ناصب للإيمان واعتقدوا الإيمان.

**ثالثاً:** وجوب العطف، وذلك عند امتناع المعية بفقد شروطها كما سبق في التعريف نحو: كُلُّ جُنْدِيٍّ وَسِلَاحُهُ، بشرط عدم ذكر الخبر فلو قيل: كل جندي وسلاحه مقترنان، جاز النصب وعليه قول عائشة رضي الله عنها: «وأنا وإيَّاه في لحاف»، ونحو: واشترك محمدٌ وعليٌّ ومنه: ﴿ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩] فالجمع لا يكون إلا بين اثنين فأكثر، ونحو: وجاء محمدٌ وعليٌّ قبله، ومنه: ﴿ وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكْتُ بِالْحَاطِئَةِ ﴾ [الحاقة: ٩] فالظرف الواقع صلة لـ «من» يمنع من المعية.

**رابعاً:** رجحان العطف، وذلك إذا لم يكن هناك ضعف في المعنى أو الصنعة فيرجح العطف؛ لأنه الأصل في الاستخدام، وقد أمكن بلا ضعف.

ومثلوا له بـ«جاء زيدٌ وعمرو»»، فيجوز فيه النصب ولكنه ضعيف وعليه فقد قرأ الجمهور ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّتِ ﴾ [الصفات: ٤١] برفع الطير على العطف على الموصول وقرئ شاذاً ﴿ وَالطَّيْرِ ﴾ على النصب على المعية، وذلك دليل جواز النصب، وكذلك ذهبت أنا ومحمدٌ، يجوز فيه النصب على

رجحان العطف لتوكيد الضمير قبل العطف وعليه فقد قرأ الجمهور ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ [يونس: ١٠] بالرفع عطفاً على الضمير وقرئ شاذاً «وشركاءكم» بالنصب على المعية، وكذلك ﴿إِنَّهُ يَرِنُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧] بالرفع تواتراً وبالنصب شذوذاً، فقراءة الجمهور لا تكون مرجوحة وقراءة غيرهم حجة في الجواز.

خامساً: امتناع العطف والمعية، وذلك إذا لم يصلح التشريك ولا المصاحبة بين ما قبل الواو وبعدها وأشهر ذلك عندما يتعين عطف الجمل بتقدير عامل لنصب ما بعد الواو وجوباً لعدم صلاحية ناصب المفعول به لذلك، ويستشهد النحاة لذلك بأبيات مشهورة:

عَلَفْتُهُا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا  
يَأَلَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْنِفاً وَرُحْمًا  
إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونََا

فَوَاضِحٌ أَنَّ الْمَاءَ لَيْسَ عَلَفًا حَتَّى يُقَالَ بِالْعَطْفِ أَوْ الْمَصَاحِبَةِ فَيَقْدَرُ: وَسَقَيْتُهَا مَاءً، وَكَذَا الرُّمْحُ لَا يُتَقَلَّدُ فَيَقْدَرُ: وَمَاسِكًا رُحْمًا، وَالْعِيُونَ لَا تَزَجَّجُ، فَالْتَزَجِجُ تَطْوِيلٌ وَتَدْقِيقُ الْحَوَاجِبِ فَيَقْدَرُ: وَكَحَلَّنَ الْعِيُونََا.

وبعضهم لا يرى وجوب ذلك التقدير ويقول بالعطف على تضمين الفعل الناصب معنى يصلح للاثنين وهو تكلف، ومن شواهد ذلك الواضحة قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا﴾ [النحل: ١٥] فالأنهار والسبل لا تلقى حتى يقال بالعطف بالتقدير: وَسَقَّى لَكُمْ أَنْهَارًا، وَمَهَّدَ لَكُمْ سَبُلًا.

## قائمة المراجع

- ١- أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير «التحرير والتنوير» دراسة نحوية دلالية، تأليف/ د. إبراهيم إبراهيم سيد أحمد البليزي، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٢- أليس الصبح بقريب - آراء إصلاحية في التعليم والمجتمع، ابن عاشور، ط دار السلام (مصر) ٢٠٠٦م.
- ٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.
- ٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، سنة ١٩٩٨م.
- ٥- إعراب الأفعال، للدكتور/ علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٩م.
- ٦- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٨م.
- ٧- أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط، د/ أسامة عبد العظيم، دار الفتح، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ٨- البحر المحيط، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت ٧٤٥هـ، تحقيق/ الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود الشيخ: علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه آخرون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٩- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف/ عبد الفتاح القاضي، طبعة أولى، سنة ١٩٨١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ١٠- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبأري ت ٥٧٧هـ، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١١- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ١٢- تفسير التحرير والتنوير، تأليف/ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس .
- ١٣- التحفة السنية في الأسئلة النحوية، تأليف/ عيد الوصيف محمد، مطبعة الحلبي .
- ١٤- التحفة النحوية بالشواهد القرآنية، أستاذ/ سمير ربيع سليم، مكتبة الدعوة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م .
- ١٥- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهرى، توفي سنة ٩٠٥هـ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، الزهراء للإعلام العربي .
- ١٦- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني .
- ١٧- الجنى الداني في حروف المعاني «الحسن المرادي» تحقيق د/ فخر الدين قباوه، دار الآفاق، بيروت، طبعة ثانية، سنة ١٩٨٣م .
- ١٨- الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ : «أحق ما قال العبد ...» إلى آخره، لمؤلفه محمد الخالص بن رميثة بن علي بن عنقاء، ١٠٥٣هـ، دراسة وتحقيق/ د. محمد بن حسن العمري، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ١٩- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، طبعة أولى، سنة ١٩٨٤م .

- ٢٠- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦م.
- ٢١- الخلاصة النحوية، للأستاذ الدكتور / تمام حسان.
- ٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، طبعة أولى، سنة ١٩٨٦م.
- ٢٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف / محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٢٤- الدروس النحوية، تأليف / حفني ناصف وزملائه، تحقيق / عبد الهادي منصور، دار البيروتي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٧م.
- ٢٥- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ط/ ١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.
- ٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ت ١٢٧٠هـ، المكتبة التجارية - مصطفى أحمد الباز، ١٩٩٤م، بيروت، لبنان، دار الفكر.
- ٢٧- سبك المنظوم في فك المختوم، تأليف / أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د/ عدنان محمد سليمان وزميله، طبعة أولى، سنة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- ٢٨- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر، طبعة أولى، سنة ١٩٩٠م.
- ٢٩- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٣م، بيروت.
- ٣٠- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، تأليف / ابن الحاجب، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٠م.

- ٣١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري محمد محي الدين عبد الحميد.
- ٣٢- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام، ت د/ محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٤م.
- ٣٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، سنة ٢٠٠١م.
- ٣٤- فتاوى العربية، لابن مالك، تحقيق/ أحمد عبد الله المغربي، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٤م، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث.
- ٣٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتجرب الهمداني، تحقيق د/ محمد حسن النمر، دار الثقافة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩١م.
- ٣٦- قواعد النحو والصرف بشواهد من القرآن الكريم، أستاذ/ أنس عبد المنعم.
- ٣٧- الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، تأليف/ أحمد زكي صفوت، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٦٣م، مكتبة الحلبي.
- ٣٨- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ٤٦٧-٥٣٨هـ، دار الفكر.
- ٣٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥-٤٣٧هـ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة.
- ٤٠- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق/ هدى محمود قراة، القاهرة، ١٩٧١م.
- ٤١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.

- ٤٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت ٥٤٦هـ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٣- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، سنة ٢٠٠١م، الطبعة الثانية، جامعة أم القرى.
- ٤٤- مُشكل إعراب القرآن، تأليف/ مكي القيسي، تحقيق/ ياسين السواسي، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٤٥- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وزميله، دار السرور.
- ٤٦- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٧- معاني النحو، للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٤٨- معجم القراءات القرآنية، د/ عبد العال سالم مكرم، بمشاركة د/ أحمد مختار عمر - عالم الكتب - مصر .
- ٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، الطبعة السادسة، بيروت، سنة ١٩٨٥م.
- ٥٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تحقيق مجموعة الأساتذة المتخصصين، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٧م.
- ٥١- المقتضب - صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤م.

- ٥٢- الموسوعة النحوية الصرفية، تأليف د/ يوسف أحمد المطوع، دار الكتب الإسلامية، مطابع سجل العرب، سنة ١٩٨٠م.
- ٥٣- النحو الأساسي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، د/ أحمد مختار عمر، د/ مصطفى النحاس زهران.
- ٥٤- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، تأليف د/ محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٩٨م.
- ٥٥- النحو القرآني - قواعد وشواهد-، تأليف د/ جميل أحمد ظفر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مكة المكرمة.
- ٥٦- النحو الوافي، تأليف/ عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٦٦م.
- ٥٧- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، تأليف د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة الصباح.
- ٥٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق أ. د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، سنة ٢٠٠١م.